A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL
A/47/PV.14
22 October 1992

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد غانيف	(بلغاريا)
ثم :	الشيخ سالم صباح السالم الصباح (نائب الرئيس)	(الكويت)

المناقشة العامة [٩] (تابع)

بيان كل من :

السيد الابراهيمي (الجزائر)
السيد إسي (كوت ديفوار)
السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية)

خطاب الأونرابل السيد ادوارد فنيش - آدمي ، رئيس وزراء جمهورية مالطة

بيان :

السيد اتشاريا (نيبال)

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعّة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

92-61247 ١٧٣٩ذ(٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد الابراهيمي (الجزائر) : السيد الرئيس ، يُعد انتخابكم لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة تقديراً لشخصكم ولبلدكم الصديق الذي عرف كيف يواجه تحديات العصر بحزم وحكمة . وإن ما تتمتعون به من صفات لكفيل بضمان نجاح أعمال هذه الدورة .

وأود أن أعبّر لكم عن تهانئنا الحارة بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، مؤكدا لكم مساندتنا وتعاوننا .

ويسعدني أن أسجل بكل اعتزاز الدور الذي قام به سعادة الرئيس سمير الشهابي سفير المملكة العربية السعودية الشقيقة الذي قاد أعمال الدورة السادسة والأربعين بكفاءة وفاعلية .

مدعاة فخر واعتزاز كذلك ما يقوم به سيادة الدكتور بطرس غالي الأمين العام لهذه المنظمة من أعمال تستحق التقدير والتأييد .

لم تمض إلا أشهر قليلة على توليه مهامه الجليلة ، وقد تمكن من تحقيق نتائج قيّمة . وجلي للعيان أن الدكتور بطرس غالي قد أمد المنظمة بما كانت في أمس الحاجة اليه من روح مبادرة وإصرار وقيادة متبصرة لمواجهة التحديات الناجمة عما نشاهده من تسارع تاريخي مثير في نهاية هذا القرن .

فالبرنامج الذي قدمه من أجل السلام ، وتقريره السنوي الاول وكذلك خطبه الرئيسية المختلفة وخاصة تلك التي ألقاها بمناسبة انعقاد قمة الارض في ريو دي جانيرو وأمام قمة عدم الانحياز في جاكرتا هي كلها تشهد على رؤية هادفة وشجاعة تضمن له مساندتنا وتقديرنا .

ولا يفوتني هنا أن أعبر عن تهانئنا الحارة للاعضاء الجدد في منظمتنا . وأن أرحب بهم في هذه الدار .

إن نهاية الحرب الباردة ، والانقسام الذي كان يعاني منه العالم بين قطبين متصارعين ، رغم الآمال التي رافقتها ، لم تحقق بعد أيا من الوعود الكامنة فيها من أجل تأمين السلم في العالم والتعاون بين الدول والشعوب .

فشبح الحرب وأهوال المجاعة والحرمان والاعتداء على كرامة الانسان ، وحرمان الشعوب من ممارسة حقها في تقرير المصير هي حقائق مؤلمة مازالت مجتمعات عديدة تعاني منها يوميا في عالمنا المعاصر .

والحقيقة والواقع أن ما يسمى بالنظام العالمي الجديد لا يزال مجرد فكرة لا مضمون لها بالنسبة للاغلبية الساحقة من البشرية التي تعاني من تدهور متواصل في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية . وهي تخشى في الوقت ذاته أن يتبلور النظام العالمي الجديد هذا ، خارج إطار مبادئ الامم المتحدة ودون أن يتجاوب مع المطالبة بإقامة العلاقات الدولية على أسس ديمقراطية .

لقد حان الاوان لفتح المجال أمام حوار حقيقي من أجل وضع الإطار الملائم لما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية مستقبلا .

وهذا العمل مهمة أساسية من مهام الامم المتحدة التي تتمتع اليوم باحترام يؤهلها الشروع في إنجازه .

ذلك أن الامم المتحدة لم يسبق لها أن جسّدت بالقدر الذي نراه اليوم كل هذه الآمال المعلقة عليها كما أنها لم تقم في الماضي بما تقوم به الآن من مبادرات ومشاريع وخطط .

وسواء قُوبلت مبادرات الامم المتحدة ومشاريعها بالترحيب والتأييد كما هو الحال في أحيان كثيرة أو بالشك والتحفظ كما هو الحال في بعض الحالات فإن هذا الحضور المكثف لمنظمة الامم المتحدة يعد يقينا من التطورات الإيجابية الطارئة في أعقاب التغييرات الكبرى التي عرفتها السنوات القليلة الاخيرة .

قمة مجلس الامن في مطلع السنة الجارية ، الاقتراحات التي تقدم بها الامين العام ، مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بخصوص دور نظام الامم المتحدة في مجال تدعيم التعاون الدولي من أجل التنمية ، قمة الارض في ريو دي جانيرو والقمة العاشرة لحركة عدم الانحياز في جاكرتا في مطلع هذا الشهر تشكل كلها مساهمات في إطار التفكير والعمل المشترك من أجل تقوية الامم المتحدة وتدعيم دورها .

وأملنا أن تكون الدورة الحالية للجمعية العامة انطلاقة جديدة للمنظمة ، تدفعها بحزم على طريق ديمقراطية حقيقية وقدرات أوفر من أجل بناء السلام والتعاون والتنمية .

ذلك هو ما دعى اليه بيان جاكرتا الذي قدمه الاسبوع الماضي ومن أعلى هذا المنبر سيادة الرئيس سوهارتو ، رئيس جمهورية اندونيسيا ورئيس حركة عدم الانحياز .

لحركة عدم الانحياز الآن أكثر من أي وقت مضى ، دور تقوم به ، من أجل بلورة نظام عالمي أكثر عدالة وتوازن ، يضمن السلم والامن الدوليين ويوفر حق الجميع في تنمية اقتصادية واجتماعية متكافئة . والامم المتحدة هي الفضاء الطبيعي والمميز الذي تتحرك فيه مجموعة الدول غير المنحازة وهي تسعى لممارسة حقها والقيام بواجبها في المساهمة في الجهود المبذولة حاليا قصد إعادة هيكلة الامم المتحدة وتقوية أجهزتها وتدعيم دورها .

وفي هذا الإطار فإننا نرى أن إعادة الهيكلة هذه لابد أن تستهدف في المقام الأول إقامة توازن معقول في توزيع الصلاحيات بين الجمعية العامة ومجلس الامن كما أن هذه العملية لابد لها أن تفتح عضوية مجلس الامن لكل التجمعات الحضارية والسياسية والجغرافية .

عرفت الجزائر منذ استقلالها تطورات كبرى في جميع الميادين مكنتها من تحقيق خطوات هامة على طريق التقدم والنمو ، إلا أنها تواجه اليوم أزمة لا نجهل ولا نخفي خطورتها وهي تهدد تلك المكاسب التي حققها شعبنا بفضل جهوده وتضحياته خلال عقود ثلاثة مضت .

ونحن إذ نحلل أسباب هذه الأزمة وأبعادها بموضوعية ولا ننكر أخطاءنا الداخلية ومسؤوليات الدولة في ما آلت الأمور اليه ، فإننا نؤكد بكل ثقة وحزم بأن شعبنا يمتلك من الإمكانيات والقدرات الذاتية والارادة ما يمكنه من التغلب على هذه الأزمة واستئناف مسيرته من أجل تحقيق تنمية شاملة وبناء مجتمع تسود فيه العدالة الاجتماعية ويقوم على أسس ديمقراطية حقة .

تلك هي الرسالة التي يحملها برنامج العمل الذي أعدته الحكومة الجزائرية وصادق عليه المجلس الأعلى للدولة قبل أيام .

وما يتسم به موقفنا من مسؤولية في مواجهة هذه التحديات يخولنا بأن نذكّر أيضا بالمضاعفات الخارجية التي ساهمت في تعقيد الأوضاع التي نعاني منها وأن نطالب المتعاملين معنا بالتعاون مع بلادنا من أجل تسهيل مهمتنا أو على أقل تقدير ، عدم عرقلة مجهودات شعبنا .

تنتهج الجزائر سياسة غير منحازة تستهدف تحقيق الاستقرار والسلم والعدالة والتعاون في المنطقة التي ننتمي اليها وفي العالم قاطبة .

ففي منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط تعمل الجزائر من أجل عهد جديد من التضامن والتآزر يتجاوب مع تطلعات الشعوب المطلة على ضفتي هذا البحر . من أجل ذلك وضعت أجهزة للتشاور والحوار قصد بناء إطار شامل يحقق السلم والأمن وحسن الجوار والتضامن والتعاون الذي يعود بالنفع على الجميع .

وإن عملية البناء المغاربي التي تُجند لها الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي كل طاقاتها إنما تعبّر عن تطلعات أساسية عند شعوبنا كما أنها تساهم في توطيد السلم والاستقرار وحسن الجوار والتعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد وعلى مستوى منطقة البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي والقارة الافريقية .

وهنالك ، في منطقتنا ، قضيتان تستحوزان على اهتمام بلادي وتستدعيان مساهمة المجتمع الدولي من أجل معالجتهما .

فإننا من ناحية ، ندعو الى حل سلمي ، يتلاءم مع الشرعية الدولية للوضع المتوتر بين ليبيا والدول الكبرى الغربية وهو الوضع الذي يقف في طريق مواصلة العمل من أجل بناء المغرب العربي ويهدد استقرار المنطقة كلها . وعلى المجتمع الدولي أن يتجاوب مع ما تميز به الموقف الليبي من تطور إيجابي وما رافق هذا التطور من مبادرات واقتراحات .

ومن ناحية ثانية ، فإن التأخير الذي حدث في تطبيق مشروع السلام الخاص بقضية الصحراء الغربية يشكل بالنسبة لنا وبالنسبة للمجتمع الدولي قاطبة مصدر قلق وانزعاج .

وإننا نعبر هنا عن آمالنا بأن يمتنع الطرفان المغرب والبوليساريو عن القيام بأي عمل من شأنه أن يعرقل أو أن يؤخر تطبيق هذا المشروع الذي أعدته الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية وبالموافقة الكاملة للطرفين ، كما نأمل أن يضاعف المجتمع الدولي ، عن طريق المنظمة العالمية وأمينها العام جهوده من أجل التوصل الى الحل المنشود .

عرفت قضية نزع السلاح تطورات إيجابية في الآونة الأخيرة ، إلا أننا لا نـــزال نتوقع مجهودات إضافية قبل الدول النووية التي لا بد أن نذكّر بأنها ليست الـــدول الكبرى وحدها .

في هذا الإطار فإننا نلاحظ بإرتياح إنتهاء المفاوضات حول المعاهدة الخاصـــة بالأسلحة الكيميائية في مؤتمر نزع السلاح بجنيف .

إلا أن هذه النتيجة وإن كانت إيجابية في حد ذاتها ، فإنها ستبقى محـــدودة الأثر إذ لم ترافقها إجراءات عملية في مجال نزع الأسلحة النووية ، خاصة في منطقـــة حسّاسة مثل الشرق الأوسط حيث توجد تهديدات نووية حقيقية .

وهناك حاجة ماسة وملحة الى بذل جهود جادة في هذا المجال إذا أريد لهـــذه الإتفاقية التي نكرر إرتياحنا لإنجازها أن تتجاوب مع إنشغالات كل الأطراف وتطلعاتها .

وعند ذلك فقط يمكن أن تُطبق الإتفاقية على أسس عادلة ومن غير تمييز ممـــا يضمن إنضمام جميع دول العالم اليها .

تلك هي الملاحظات والإنشغالات المشروعة التي عبرت عنها الدول العربية من خـــلال القرار الذي اتخذته قبل بضعة أيام وهي تنتظر أن يأخذها المجتمع الدولي بعيـــن الاعتبار.

ورغم ما تحقق من تقدم في مجال نزع السلاح ، فيبقى أن أية مقاربة لقضية الأمـن تحصر إهتمامها في منطقة محدودة من العالم أو لا تهتم إلا بما يضمن الأمن للبعـــض القليل دون مراعاة مصالح الجميع ، لن تحقق الأهداف المسطرة في ميثاق الأمم المتحـــدة ومُثلها العليا .

لأجل ذلك أكدت حركة عدم الإنحياز إيمان أعضائها الراسخ بأن لا سلم إلا للجميـــع ولا أمن إلا للجميع وأنه لن يوجد سلم ولا أمن دائمان إلا إذا عمل على معالجة جميـــع الأبعاد المتصلة بهما ولم يكتف بالتعامل مع جوانبهما العسكرية وحدها .

وفي عالم تترابط فيه مصالح الدول كلها . لا يجوز ولا يمكن أن تفصل مشاريـــع السلم والأمن العالميين عن مشروعين آخرين مكملين لهما هما التنمية الإقتصاديـــة وحماية حقوق الإنسان .

في الوقت الذي نسجل فيه إرتياحنا للتقدم الذي أحرز في معالجة بعض النزاعات الإقليمية ، فإننا نرى بإنزعاج أن أزمات جديدة قد ظهرت بعد إنتهاء الحرب الباردة في حين أن العديد من الأزمات والقضايا القديمة لا تزال تنتظر حلولا عادلة ودائمة لها .

فكمبوديا قد دخلت في عملية حل سلمي لمشكلتها بفضل إرادة شعبها الذي يريد بناء مستقبله في إطار السلم والوفاق بين أبنائه وبفضل إصرار المجتمع الدولي ومجهودات الأمم المتحدة التي تشرف على تطبيق مشروع سلام تتشرف الجزائر بالمساهمة فيه .

وفي قبرص ، وصلت المحادثات بين الطائفتين ، تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة الى مرحلة حاسمة . وكلنا أمل في أن العقبات المتبقية ستذلل أثناء المحادثات المقبلة في إطار إحترام سيادة قبرص ووحدة أراضيها وسياسة عدم الإنحياز التي تلتزم بانتهاجها .

أما في جنوب افريقيا فإن الأخبار الأخيرة الواردة من هناك تعيد الأمل في إستئناف المسيرة التي إنطلقت مع خروج الرئيس مانديلا من المعتقل والتي تعرضت خلال الأشهر الماضية الى إنتكاسات خطيرة بسبب ممارسة العنف والإقتتال وبسبب المواقف المشبوهة التي إتخذتها الحكومة في مواجهة تلك الأوضاع .

ومع ترحيبنا بهذه التطورات والآفاق المشجعة التي تفسح المجال أمام الحل المنشود فإن تجربة الأشهر الأخيرة تدعونا الى متابعة التطورات في جنوب افريقيا باهتمام وحرص ويقظة وتقديم ما يحتاجه إخواننا هناك من دعم ومؤازرة .

إن المأساة الرهيبة التي يعيشها شعب الصومال تعبر تعبيرا بليغا عن تدهور الأوضاع في أنحاء عديدة من افريقيا وعن تهميش القارة المتزايد وإضعاف دورها .

ولا بد من إستخلاص الدروس اللازمة من هذه المأساة التي تتطلب في آن واحد مضاعفة الجهد الإنساني العاجل لصالح الشعب الصومالي وتكثيف الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل التوصل الى حل سياسي لهذه الأزمة .

لا تزال القضية الفلسطينية في قلب أزمة الشرق الاوسط . والجزائر التي تدعم حرية الاشقاء الفلسطينيين في اتخاذ قرارهم قد قبلت خيار القيادة الفلسطينية الذي فتح المجال أمام المفاوضات وسيلة لمعالجة أزمة الشرق الاوسط .

وما زلنا مقتنعين بأن مسيرة السلام التي بدأت في مدريد هي رهن ما تظهره إسرائيل من استعداد للامتثال للشرعية الدولية خاصة في المجالات الآتية :

١ - ضرورة إحترام قرارات الامم المتحدة ذات الصلة والعمل على تطبيقها .

٢ - توقيف عمليات الإستيطان في الاراضي العربية المحتلة وإزالة المستوطنات الإسرائيلية الموجودة حاليا .

٣ - الإلتزام بمواصلة المسيرة حتى التوصل الى حل شامل يضمن للشعب الفلسطيني ممارسة حقوقه الوطنية كافة بما في ذلك حقه في تقرير مصيره وبناء دولته فوق أرضه وعاصمتها القدس .

وترى بلادي أن مشاركة الامم المتحدة في جميع مراحل عملية السلام في الشرق الاوسط من شأنها أن تساهم في تحقيق الهدف الذي يضمن إقامة سلام عادل وشامل في المنطقة

وإننا نكرر مرة أخرى أن القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الاوسط تشكلان قضية واحدة لا يمكن تجزئتها ، وعليه فلا يمكن للحل أن يكون جزئيا أو أن يقتصر على بعض الاطراف دون الاطراف الاخرى ، وبعبارة أخرى فإن السلم لا يمكن أن يصبح حقيقة قائمة في المنطقة إلا إذا شمل جميع الاطراف بما في ذلك الطرف الفلسطيني .

وتسجل الجزائر هنا تأييدها لاستقلال لبنان وسيادته وسلامة ووحدة أراضيه داخل حدوده المعترف بها دوليا . وهي تدين استمرار احتلال إسرائيل لجزء من جنوب لبنان وإعتداءاتها المتكررة على أراضيه وشعبه ، كما تطالب بالانسحاب الكامل غير المشروط للقوات الإسرائيلية تنفيذا لقرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) .

كذلك فإننا نجدد المطالبة بضرورة المحافظة على وحدة العراق وسلامة ووحدة أراضيه ، ولا يخفى على أحد أن أي تطور سلبي في هذا المجال من شأنه أن يخلق مشاكل ومضاعفات خطيرة لجميع دول المنطقة . وأملنا كبير في أن إحترام الشرعية الدولية سيؤدي الى المصالحة بين دول هذه المنطقة التي لا تزال تعاني من الآثار الرهيبة الناتجة عن الحرب المدمرة التي وقعت بعد إحتلال الكويت من قبل العراق .

تطور آخر لا يمكن التقليل من خطورته حدث في المنطقة ذاتها بإقبال إيران على الإستيلاء على جزيرة أبو موسى بغير حق والتنكر لالتزاماتها ولإتفاقات المبرمة بينها وبين دولة الإمارات العربية المتحدة . وإننا نؤيد مطالبة حكومة دولة الإمارات بإلغاء الإجراءات التي اتخذتها إيران من طرف واحد والعمل على حل هذه المشكلة عن طريق التفاوض والاحتكام الى القانون الدولي والشرعية الدولية .

وفي وجه المأساة الرهيبة التي تعاني منها شعوب يوغوسلافيا فإن المطلب الاساسي والعاجل هو العمل على تجنيد كل الجهود من أجل إعادة السلم الى جميع الاقطار التي كانت تشكل إتحاد يوغوسلافيا الفدرالية مع ضمان إستقلال كل جمهورية منها وسيادتها وسلامة أراضيها .

وفي هذا الإطار فإن الوضع الذي لا يزال قائما في جمهورية البوسنة والهرسك يشكل مصدر قلق كبير تضاعفه الاخبار التي تتحدث يوما بعد يوم عن جرائم نكراء جديدة ترتكب . وعلى المجتمع الدولي عامة ومنظمة الامم المتحدة خاصة أن تتخذ الاجراءات

التي من شانها أن تضع حدا لهذه المأساة التي يعاني منها الرجل والمرأة والطفل وإبعاد شبح الأخطار التي تهدد السلم والأمن في المنطقة .

من الظواهر التي تدعو الى القلق الشديد فيما يخص الوضع الدولي الراهن ، التدهور المستمر للوضع الإقتصادي للدول النامية والتطورات السلبية التي تهز الإقتصاد الدولي بصفة عامة .

لقد إنخفض نمو التجارة العالمية من ٨ في المائة سنة ١٩٨٨ الى أقل من ٣ في المائة سنة ١٩٩١ كما تسارع تدهور أسعار المواد الأولية بمعدل ١٥ في المائة سنة ١٩٩٠ ، وبقيت أعباء المديونية تثقل كاهل الدول النامية ، وهي ظاهرة يزيد من مفعولها إنخفاض مستوى النمو في الدول المتقدمة نفسها ، وحجم الإحتياجات المالية في الإتحاد السوفياتي السابق ودول شرق ووسط أوروبا ، وتلك كلها معطيات توضح ضخامة التحديات التي يجب التصدي لها .

وأمام الفرص والتحديات الجديدة التي تتزامن مع مرحلة التغييرات الكبرى هذه ، يتّضح أن إعادة تنشيط التعاون الدولي من أجل التنمية وتقوية الدور الذي يقوم به نظام الأمم المتحدة في هذا المجال هما من الأولويات الأساسية في الوقت الراهن .

وهو أمر يتطلب في المقام الأول أن تتوفر إرادة سياسية حقة عند الجميع . لقد إعترفت قمة مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير الماضي بالصلة العضوية القائمة بين السلم والتنمية . والأمل أن هذا الموقف سيترجم الى توافق سريع حول ضرورة العمل على إلا يترك البعد الإقتصادي والإجتماعي في المرتبة الثانوية التي يحتلها الآن وأن يتحول هذا البعد الى مهمة أساسية ودائمة على قائمة المسائل التي تعالجها منظمة الأمم المتحدة .

وفي الوقت الذي يتكشف فيه التفكير حول وسائل الدبلوماسية الوقائية فإن النجاح في دفع عجلة التنمية في بلدان الجنوب ودعم وتيرتها شرط أساسي لا بد من تحقيقه إذا أريد لعملية تقوية ودعم دور الأمم المتحدة في خدمة السلم والأمن أن تكتسب ما تحتاج اليه من مصداقية وفاعلية . وإن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثامن

من أجل التجارة والتنمية الذي انعقد في قرطاجنة في شباط/فبراير ١٩٩٢ ، ومؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي إنعقد في ديو دي جانيرو في شهر حزيران/يونيه الماضي ، ومصادقة الجمعية العامة على اتفاق الامم المتحدة الجديد من أجل تنمية افريقيا في التسعينات ، كل هذه الإنجازات تعتبر دلائل على رفع مستوى الوعي بحقيقة الإرتباط العضوي بين مصالح الامم بعضها ببعض وبضرورة دفع عجلة التعاون الدولي الى الامام .

ومن الاهداف الرئيسية التي يجب العمل على تحقيقها في هذا الظرف الذي تمر به دول العالم الثالث ، ضرورة تامين مساهمة أكبر للدول النامية في التجارة الدولية والتوصل الى وضع إستراتيجية شاملة لمعالجة قضية المديونية بالنسبة لجميع الدول المدينة ، وتنشيط نقل الاموال والإستثمارات من الدول المتقدمة الى الدول النامية .

وبصفة عامة فإن العمل على توفير ظروف خارجية ملائمة يعد أمرا حيويا بالنسبة للدول النامية التي تعمل على إنجاز إصلاحات أساسية واسعة النطاق ، وتدفع من أجل ذلك ثمنا إجتماعيا وسياسيا باهظا . والعمل على تحسين المحيط الذي تتم فيه هذه الإصلاحات مهمة أساسية يستطيع نظام الامم المتحدة القيام بها وتجنيد المجتمع الدولي من أجلها .

ويعد تطبيق "جدول أعمال القرن ٢١" والإلتزامات المترتبة عليه ، خاصة فيما يتصل بالدعم المالي ونقل التكنولوجيا ، إختبار له دلالته للإرادة السياسية عند الدول المتطورة ولقدرات الامم المتحدة ولجنتها الخاصة بالتنمية المستدامة . فبقدر الجهود التي تبذل قصد تطبيق هذا البرنامج ومتابعة العمل من أجله وتنسيق الجهود المبذولة في إطاره يتحقق الطموح الذي يمثله البرنامج المذكور الرامي الى وضع تصورات جديدة عملية وخلاقة في مجالي التنمية والتعاون الدولي .

آفاق جديدة واسعة تفتح أمام الامم المتحدة . وهي آفاق تعطي هذه الدورة للجمعية العامة ثقلا أكيدا وأبعادا هامة . وعلى المجتمع الدولي أن يغتنم هذه

المناسبة المتاحة في إطار هذه المؤسسة العالمية لبلورة عملية متكاملة تحقق في آن واحد السلم والأمن والإستقرار والتنمية الاقتصادية والإجتماعية للجميع ، والتعاون بين الجميع . فتكون هذه الدورة قد ساهمت بذلك في استثمار الطاقات الهائلة الكامنة في منظمة الأمم المتحدة .

السيد إسي (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد آلمنا إذ علمنا بنبأ كارثة الطيران التي وقعت البارحة في لاغوس وتسببت بوفاة ١٦٣ شخصا من العسكريين النيجيريين . وفي هذه المناسبة الحزينة ، أود أن أنقل الى شعب وحكومة نيجيريا تعازينا القلبية .

أولا ، سيدي ، ونيابة عن وفد كوت ديفوار ، اهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة . إن الثقة بكم التي عبرت عنها الجمعية لاعتراف بكم شخصيا وبما لكم من مهارة مهنية وبالدور الهام الذي اضطلعت به بلادكم لتحقيق الاهداف النبيلة لمنظمتنا .

أود أن أغتنم هذه الفرصة لاتوجه بالثناء على سلفكم ، السيد سمير الشهابي ، الذي بما له من موهبة ورفعة ، قد اضطلع بمسؤولياته باعتباره رئيسا للدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة .

أخيرا ، علىّ ألا أنسى أميننا العام ، السيد بطرس بطرس غالي ، الذي ينبغي لي أن أتقدم منه بخالص تهانئنا على ما أظهره من حيوية ومقدرة في إدارة منظمتنا . إن تقريره ، الذي يقدم نظرة شاملة عن أنشطة المنظمة ، يمكّننا من القيام بمناقشتنا بمعلومات محددة وحديثة .

ونحيي بحرارة شديدة كل الدول التي انضمت مؤخرا الى المنظمة ، مؤكدة بذلك طابعها العالمي .

إن الاحداث التي وقعت في السنوات الاخيرة قد تسببت في وقوع اضطرابات خطيرة في العلاقات الدولية . لقد غدا انقسام العالم الى كتلتين متناحرتين شيئا من الماضي . فالاتجاه نحو التفاوض والتعاون البازغ مقدمة لنظام عالمي جديد لم تتضح صورته بعد . فالاوضاع والقناعات الراسخة التي بدت في الماضي غير قابلة للتغير ، تتغير على نحو بطيء وإن كان أكيدا . إننا نشهد حاليا تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية . ويحدونا الامل أن هذه التطورات التي تبدو فاتحة عهد جديد في العلاقات الدولية ، ستجعل بالإمكان مواجهة تحديات العصر .

إن المحرومين في العالم قد قد رحبوا بأمل كبير بنهاية الحرب الباردة وبانتهاء سباق التسلح تطلعوا الى المستقبل موقنين من أن العالم يسير قُدما نحو تحقيق السلام والعدالة والتضامن .

ومما يؤسف له أنه بينما كان ينبغي تعزيز التضامن ، فقد ازدادت الانانية وازداد الدفاع عن المصالح قصيرة الاجل مما ألحق الضرر بالتعاون الذي يعود بالفائدة على مختلف الشركاء في العلاقات الدولية .

واليوم وجدت البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الاقتصادية والنقدية والمالية الكبرى أن من الضروري ربط مساعدتها بتحقيق ما تعتبره ديمقراطية في البلدان التي تتلقى المعونة ، وأن المسألة بالنسبة لها الآن هي ربط منح الموارد المالية الخارجية ليس ببرنامج إصلاح اقتصادي فقط يقوم على قوانين السوق ، بل أيضا باحترام التعددية السياسية .

ومما يؤسف له أنه على النطاق العالمي لم يعد ثمة بديل اقتصادي أو استراتيجي يمكن أن يواجه هذا النهج .

فاذا اعتبرت الديمقراطية أنها تعني المزيد من العدالة والمشاركة الشعبية في إدارة شؤون البلاد ، فإن حكومة كوت ديفوار يمكنها أن تفتخر بسجلها في هذا المضمار .

وفي الواقع إن النص الأول لدستور كوت ديفوار ، وهو النص الذي لا يزال ساري المفعول منذ الاستقلال ينص على نظام متعدد الاحزاب ، في المادتين ٦ و ٧ .

لقد كانت فكرة الديمقراطية في كوت ديفوار دوما جزءا لا يتجزأ من العملية السياسية . فالديمقراطية وحقوق الانسان ليس لها حدود . إنها قيم عالمية ، وينبغي رغم ذلك أن يكون لها جذورها الوطنية . فلا يمكن استيرادها أو بيعها أو شراؤها ، ولا يمكن فرضها من الخارج .

ومن الناحية الدولية ، ينبغي لهذه العملية الديمقراطية أن تنطوي منطقيا على اشتراك الدول كبيرها وصغيرها ومتوسطها ، في دراسة وحل المشاكل الدولية ذات الاهتمام المشترك .

ولذلك ، لا يكفي أن تصبح الأمم المتحدة أكثر عالمية داخل الجمعية العامة فقط . بل يجب أن ينعكس هذا الاتجاه في الأجهزة الرئيسية الأخرى اذا كان للطابع الديمقراطي للمنظمة أن يتعزز .

وبالرغم من التقدم المحرز في مختلف المجالات ، فإن إلقاء نظرة عامة على خريطة العالم يبين أن الأرض الدولية مازالت مغطاة بمناطق رمادية واسعة حبلى بالنزاع الواقع والمحتمل . فاستقرار الدول تهزه الصراعات الدينية والاجتماعية والثقافية واللغوية فضلا عن المشكلات الاقتصادية الخطيرة على نحو غير عادي .

إن بلدان الجنوب عموما ، والبلدان الافريقية بخاصة ، وبما لديها من أعداد اللاجئين ، ما فتئت فريسة الصراعات التي تتهدد بصورة خطيرة السلم والأمن الضروريين للتنمية فيها .

وفي جنوب افريقيا ، بينما نرحب بالتقدم الكبير المحرز في مجال تقويض الفصل العنصري ، يحزننا تصعيد العنف . وفي هذا السياق ، يتعين علينا أن نناشد على وجه الاستعجال جميع إخواننا في جنوب افريقيا لانهاء العنف والمجازر والانتهاكات التي تنتمي الى جميع الأنواع والتي مازالت تلقي بحجاب قاتم على البلاد وتزيد من تعقيد المهمة الصعبة والشائكة للذين يكافحون من أجل بناء نظام ديمقراطي لا عنصري في جنوب افريقيا من خلال الحوار والتفاوض . إننا نرحب بعقد الاجتماع القادم بين السيد نيلسون مانديلا والسيد فريدريك دي كليرك ، ونأمل أن تؤدي المفاوضات الجارية الى استئناف المفاوضات في إطار إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية .

وفي أماكن أخرى في افريقيا ، لا تزال الصراعات الداخلية ذات النتائج المأساوية تتسبب في وقوع اضطرابات في الصومال ورواندا وليبريا ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر .

وفيما يتعلق ببلد يقع على حدودنا - وهو ليبريا - فإن اللجنة الخماسية ، التي يترأسها الرئيس هو بهويت - بوييفني والتي تشكلت في أعقاب الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ،

المعقودة في أبوجا في ٦ تموز/يوليه ، اجتمعت أربع مرات في ياموسوكرو ، ومرة في جنيف في نيسان/ابريل ١٩٩٣ . أما الاتفاق الذي أسفرت عنه هذه الاجتماعات العديدة ، والذي يسمى عموما باتفاق ياموسوكرو الرابعة ، فقد صادقت عليه اجتماعات القمة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افرقيا ومنظمة الوحدة الافريقية وبلدان حركة عدم الانحياز بوصفه أفضل إطار لإيجاد حل عادل ودائم للأزمة الليبرية .

وبالرغم من ذلك ، تسببت الجوانب العسكرية لتنفيذ الاتفاق في ظهور مصاعب تتعلق بايواء المتحاربين ونزع أسلحتهم ، وهي خطوات أساسية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية .

إن ظهور فصيل جديد ، هو حركة التحرير الموحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا على ساحة الصراع الليبري ، قد ولد وضعا جديدا من الخوف مما زاد من الريبة القائمة بين أطراف النزاع .

ويحدونا الأمل بأن المشاورات الجديدة الجارية ، التي جاءت بمبادرة من رئيس المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ورئيس اللجنة الخماسية ، ستجعل من الممكن إعادة النظر في مشاكل ليبريا كلها وذلك كي نركز بشكل أكثر فعالية على العوامل التي تمكن جميع الفصائل المسلحة من أن تطبق بنية حسنة أحكام اتفاق ياموسوكرو الرابعة .

إننا نناشد بالحاح جميع الليبريين على اتخاذ خطوة إضافية والبدء بحوار بنّاء يمكنه وحده أن يساعد على نحو فعّال المجتمع الدولي على تمكينهم من التوصل الى حل دائم لمشكلتهم ولمستقبل بلادهم* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس الشيخ سالم صباح السالم الصباح (الكويت) .

وإن الرئيس هوفويت بويغني من جانبه ، الذي ما فتئ يعمل بلا كلل من أجل السلم في افريقيا وفي العالم أجمع ، سيعير تأييده الكامل للعملية التي بدئت من أجل حل الأزمة الليبرية كيما ينعم الشعب الشقيق في ليبريا ، الذي تربطنا به أواصر كثيرة ، بالسلم أخيرا .

وفي أنغولا ، بعد ١٤ سنة من الكفاح التحرري ضد الدولة المستعمرة عقبتها ١٦ سنة من الصراع فيما بين الاخوة ، تثني كوت ديفوار على توقيع اتفاقات السلام في لشبونة في أيار/مايو ١٩٩١ . وإن كوت ديفوار يحدوها وطيد الأمل في أن تجري الانتخابات المتعددة الاحزاب التي ستعقد في ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر في أفضل الظروف الممكنة ليتمكن شعب أنغولا الشقيق من اختيار مسؤوليه بحرية وأن يركز بشكل كامل على مهمة إعادة البناء والتنمية الضخمة التي تنتظره .

وفي الشرق الاوسط لا يزال الصراع العربي الاسرائيلي يشكل مصدرا رئيسيا ومستمرا للقلق على الرغم من مبادرات السلم التي انبثقت عن مؤتمر مدريد التاريخي .

ومع ذلك ، فقد تجدد الأمل بفضل المفاوضات الاخيرة ، التي لاحظنا فيها مع الارتياح موقفا مشجعا من جانب أطراف الصراع ، التي تبدو مصممة على المضي قدما بعملية السلام .

ولا تزال الحالة في الخليج الفارسي تثير الانزعاج ، ولا تزال إمكانية استئناف الصراع قائمة . ولهذا فإننا سنواصل تأييدنا التام ، كما فعلنا في العام الماضي خلال ولايتنا في مجلس الامن ، للتنفيذ الكامل لجميع القرارات المتصلة بأزمة الخليج ، ولا سيما قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، الذي يحدد شروط وقف اطلاق النار الدائم في الخليج وينظم العلاقات في مرحلة ما بعد الحرب بين العراق والكويت .

وبالإضافة الى ذلك ، إن البحث عن المزيد من الاستقرار في بعض الدول تواكبه الظاهرة المزعجة ، ظاهرة التفكك العنيف أحيانا في دول أخرى ، في أوروبا ، وفي مناطق مختلفة من العالم النامي . وإن الحالة السائدة في البلقان ومأساة شعب البوسنة والهرسك توفران مثالا حيا على ذلك .

ويتعين علينا ونحن نواجه هذه الأوضاع المختلفة أن نبحث عن نهج جديد لتسوية الصراعات . وعن حق نحن نؤكد الآن مرة أخرى على الحاجة الى الدبلوماسية الوقائية ، التي من شأنها أن تحدد مناطق الصراع المحتملة وتوقف الأزمات قبل أن تتحول الى مواجهة مسلحة .

ولهذا السبب فإن بلادي ، كوت ديفوار ، تؤيد تقرير الأمين العام عن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بمهام الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وصنع السلم . إن هذا التقرير له نفس هدف تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، أي إنشاء الآليات اللازمة لمنع وقوع الصراعات والتحكم بها وتسويتها ، الذي اعتمد أساسه خلال الدورة العادية الثامنة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، الذي عقد في داكار في تموز/يوليه الماضي .

إن الشواغل والمخاوف التي أكدنا عليها في العام الماضي من على هذا المنبر ، والتي تتصل بمؤشرات التباطؤ في النشاط الاقتصادي العالمي ، أصبحت للأسف حقيقة ، الى درجة أننا نشهد انخفاضا حقيقيا في معدل نمو الانتاج العام في الاقتصاد الدولي في عام ١٩٩١ ، مصحوبا بانخفاض مماثل في حجم التجارة العالمية .

وفي هذا الصدد ، نود أن نؤكد الانخفاض الكبير في مستوى نمو واردات البلدان الصناعية ، التي تمثل أسواق التصدير الرئيسية للمواد الخام التي تنتجها البلدان النامية .

لقد أدت هذه الحالة الى كارثة في البلدان الافريقية ، لأن الركود في البلدان الصناعية لم يبق أسعار المواد الخام عند مستوياتها المنخفضة فحسب بل كان من عواقبه أيضا تخفيض الكميات المصدرة ، مما أدى الى انخفاض كبير للغاية في عائدات الصادرات للبلدان الافريقية .

ومع ذلك ، وعلى الرغم من البيئة الاقتصادية غير المؤاتية ، فإن البلدان الافريقية - بما في ذلك بلادي ، كوت ديفوار ، بصورة خاصة - واصلت بشجاعة التدابير التي تضطلع بها كجزء من عملية التكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي الجذري ، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من خطر وقوع اضطرابات اجتماعية .

وفيما يتعلق ببلادي ، سمحت هذه التدابير ، مع ذلك ، بخلق وجه توازن في الاقتصاد الكلي ، مما يعني أننا قد نحقق نسبة ٥ في المائة في معدل النمو في عام ١٩٩٥ .

ومع ذلك ، ومن أجل تخفيض التكلفة الاجتماعية لتدابير التكيف الهيكلي الى أدنى حد ممكن ، يتعين علينا أن نستأنف المناقشة التي لم تستكمل بعد حول العلاقات بين الشمال والجنوب ، وبين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، وبين البلدان الصناعية والبلدان التي ليس لديها إمكانية دفع ديونها ولا حتى إنعاش اقتصاداتها المتضررة .

وفي هذا الصدد ، علينا أن نجد ، في مجال التمويل ، حلا نهائيا لمشكلة الديون الخارجية يراعي قدرات الدفع الفعلية للبلدان المدينة . وينبغي استكمال إعادة جدولة الديون الخارجية بمنح مساعدات مالية كبيرة ، بشروط تسهيلية ، كما كان الحال بالنسبة لاوروبا الشرقية .

وفي الوقت الذي نطلب فيه الى البلدان النامية أن تبذل جهودا وتضحيات أكبر من أي وقت مضى ، نرى من تحليل البيانات الاخيرة الصادرة عن رئيسي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، السيد ميشيل كامديسوس والسيد لويس بريستون ، إن البلدان الغنية هي التي تعطي مثالا سيئا في ادارة الاقتصاد العالمي . إن هذه البلدان ، كما يقولان ، لا تحترم أي ضابط للميزانية ، مما يكلف البلدان النامية ثمنا باهظا .

وأشار هذان المسؤولان أيضا الى أنه ليس هناك سوى ٥ بلدان من أغنى بلدان العالم البالغ عددها ٢٠ بلدا تكرس ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية ، وفقا للاهداف التي حددتها الامم المتحدة . وحتى المؤسسة الإنمائية الدولية تبدو اليوم معرضة للخطر من حيث أنها ليست متأكدة من أنها ستستطيع الحصول على مبلغ الـ ١٨ بليون دولار الذي تعتبره ضروريا للغاية لعملها .

وعلى خلاف هذه النزعة ، نحن نرحب بقرار اليابان بعقد مؤتمر بشأن التنمية في افريقيا في عام ١٩٩٣ .

وكما قال الرئيس هوفويت بوايغني مرارا : "إن المشكلة الحقيقية لافريقيا اليوم هي في المقام الاول مشكلة اقتصادية ومالية" . كما أنه قال مؤخرا في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية في داكار إن الفرق الوحيد بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يتمثل في أن البلدان الاولى تمتلك القدرة التكنولوجية على تحويل موادنا الاولية الى منتجات جاهزة لاستهلاكها الذاتي وتخصيص ما يفيض عنها للتصدير ، بينما لا تستطيع البلدان الاخيرة سوى تصدير موادها الخام ، سواء كانت منتجات زراعية أو تعدينية أو معدنية .

إن هذا الوضع يجب أن يتغير ، وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي من الآن فصاعدا ألا يجعلنا ما يقدمه شركاؤنا في الشمال من مساعدة وتعاون مقيدين الى الابد بدور مقدمي المواد الاولية بل يمكننا بدلا من ذلك ، بفضل تصنيع جزء من موادنا الاولية أو كلها ، أن نصبح بلدانا مستهلكة .

وبانتظار هذا التطور ، الذي لا ينبغي تأخيره ، يحدونا نحن منتجو المواد الاولية ، سواء كانت منتجات زراعية أو تعدينية أو معدنية ، وطيد الامل في أن يتم تنظيم أسواق غالبية سلعنا في إطار اتفاقات دولية سليمة تراعي المصالح العليا للمستهلكين والمنتجين .

ولهذا السبب أود أن أنتهز هذه الفرصة لأوجه نداء مخلصا للدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، التي لم تكل عن تقديم المساعدة المستمرة للبلدان النامية ، بأن تتخذ إجراء مصمما ، فرديا وجماعيا ، بغية تشجيع الإبرام المقبل لاتفاقات دولية جديدة ، ولا سيما تلك المتصلة بالبُن والكاكو ، تجري حاليا مفاوضات بصددها .

وهذا أيضا هو المكان الذي نؤكد فيه أننا بخلاف وجهات النظر التي يتمسك بها كثيرون - مقتنعون بقدرة الاتفاقات الدولية المعنية بالسلع الاساسية ، والمعدة إعدادا محكما ، على تحقيق استقرار الاسواق ، وبالتالي على تشجيع النمو الاقتصادي للبلدان التي تنتج المواد الخام . والواقع انه إذ نأخذ في الاعتبار الاهمية الإجمالية للمواد الخام في اقتصادات البلدان النامية ، وبصفة خاصة الاعتماد الشديد لبعضها على منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات كمصدر رئيسي للدخل فيها ، نعتقد أنه من المنطقي أن نعترف بأنه ينبغي أن تنظم تلك الاسواق بطريقة تضمن الامداد المنتظم للصناعات التي تستخدم تلك المنتجات ، وتضمن في نفس الوقت استقرار الاسعار بما يسمح ليس فقط بتحقيق أرباح معقولة للصناعات التحويلية ، ولكن أيضا بضمان أسعار مربحة وعائدات يمكن التنبؤ بها للبلدان المنتجة .

وبالاضافة إلى ذلك ، وبعد إجراء جميع التغييرات اللازمة ، كان هذا التفكير وراء فكرة السياسة الزراعية العامة للمجموعة الاقتصادية الاوروبية ، وهي السياسة التي كان هدفها الرئيسي ضمان الإمداد الآمن بالغذاء داخل حدود المجموعة بأسعار معقولة للمستهلك ومستقرة ومجزية للسكان في الريف .

والواقع أنه لا يوجد بلد في العالم يمكنه أن يقف موقف اللامبالاة إزاء انخفاض دخل الفلاحين فيه . لقد أدركت الولايات المتحدة الامريكية والدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الاوروبية هذا الامر إدراكا جيدا لدرجة أنها لا تحجم عن تقديم أية مساعدة مالية لمساندة الزارعين في الاحتفاظ بقوتهم الشرائية بما يتكافأ مع جهودهم . وبالتالي من الصعب أن نفهم سبب عجز هذه الالية التي عملت بنجاح في البلدان الغربية على الصعيدين الداخلي والإقليمي عن التكيف بنجاح ، على صعيد دولي من إطار استخدام المواد الخام في العلاقة بين الشمال والجنوب .

وبمراعاة ذلك كله يتضح بجلاء أنه لا يمكن تعزيز تنفيذ السياسات الانتاجية التي تضمن الحفاظ على البيئة إلا عن طريق ابرام اتفاقات دولية ترمي إلى تعزيز الاستقرار في معدلات المواد الخام بأسعار مجزية . وفي هذا الصدد ، من الطيب أن

مؤتمر ريو أكدالعلاقة الوثيقة بين تدهور البيئة والمديونية والتدهور في معدلات التبادل التجارى . والواقع أن كوت ديفوار ، شأنها في ذلك شأن بلدان أخرى كثيرة ، كان عليها أن تكشف استغلال مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها المالية الدولية .

إن هذه الحالة لا تفيد التنمية القابلة للإدامة . ولهذا يجب على البلدان الصناعية ، وفقا لما اتفق عليه في ريو ، أن تتخذ على وجه السرعة الخطوات اللازمة للمساعدة في تحويل اقتصاداتنا صوب التنمية المستدامة وبصفة خاصة في تنفيذ القرارات التي ترمي إلى القضاء على العقبات القائمة في طريق تجارة المواد الخام والسلع المصنّعة وتحويل موارد مالية إضافية وجديدة إلى البلدان النامية .

وفي هذا الصدد القى "جدول أعمال القرن ٢١" الضوء على بضع طرق لتحقيق الأهداف الخاصة بتحويل الموارد عن طريق الآلية التالية : عن طريق الزيادة الخاصة للموارد في شكل "زيادة الأرض" في البنك الدولي ؛ وعن طريق المركز البيئي العالمي الذي سيجتمع في كانون الأول/ديسمبر القادم في أبيجان بهدف زيادة موارده من ١,١ بليون دولار الى ٤,٥ بليون دولار ، وعن طريق تخفيف المديونية وبصفة خاصة على البلدان متوسطة الدخل .

ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن بلداننا معدودة وعدت في ريو زيادة تحويل الموارد إلى البلدان النامية والتزمت بتحقيق ١ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠٠٠ ، وأعلنت بعض هذه البلدان عن إسهامات خاصة . وأذكر على سبيل المثال ، المجموعة الاقتصادية الاوروبية التي تأمل أن تصل اسهاماتها إلى ٤ بلايين دولار ، واليابان التي تأمل أن تصل إسهاماتها إلى ٨ بلايين دولار في ثلاث سنوات . ولا يسعنا إلا أن نعرب عن شكرنا الخالص لهذه المبادرات الحسنة كما نشيد بالبلدان التي التزمت بتقديم إسهامات خلال الدورة الحالية للجمعية العامة .

إن آمالنا معقودة على اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة التي ستجتمع على المستوى الوزاري ؛ وسيكون عملها حاسما في متابعة تنفيذ برامج "جدول أعمال

القرن ٢١" ، وتكاملها . وفي هذا السياق ، أود بالنيابة عن وفدي أن أقدم التهاني الخالصة إلى السيد موريس سترونغ على عمله الممتاز وأن أطلب منه أن يتفضل بتوجيه أمانة اللجنة في الخطوات الأولى لاننا نرى أن ذلك ضروري لضمان التنفيذ الفعال والمتابعة السريعة والناجعة للالتزامات التي قطعتها البلدان على نفسها في ريو .

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، لانزال نثق بقدرة المجتمع الدولي على تعبئة نفسه للتأييد الفعال لجهود البلدان الافريقية لتحقيق برنامج الامم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، إن عناصر هذا البرنامج الجديد الذي يتناول العقد الاخير من القرن العشرين تشكل تحديا رئيسيا مفعما بالامل للإنسانية ، ينبغي لافريقيا أن تواجهه بنجاح حتى لا تظل مهمّشة على مشارف القرن الحادي والعشرين .

ولهذا السبب التزمت البلدان الافريقية التي تدرك أهمية الاخطار التي تواجهها حاليا وفي المستقبل ، بالإضافة إلى مسؤوليتها الاساسية عن تحقيق النمو والتنمية المستدامة ، إلتزاما حازما بتحقيق التكامل الاقليمي والإسراع بعملية تحقيق الديمقراطية في مؤسساتها الداخلية .

ومن المهم لذلك أن تتحقق بأسرع وقت ممكن الظروف اللازمة للنمو والتنمية في افريقيا لان تلك الظروف تكون بجلاء تام ضرورية ولا غنى عنها للممارسة الحقيقية الواقعية للديمقراطية لترسيخ السلم داخل الدول الافريقية ، وفيما بين الدول الافريقية ، وبين افريقيا وبقية العالم .

إن الرئيس هوبويه بواغني يقول دائما "إن السلم والفقر لا يترافقان" . ولهذا السبب فإننا نحث المجتمع الدولي على أن يبدي قدرا أكبر من التفهم لمسألة الاسعار المجزية للمواد الخام التي تعتمد عليها بلدان نامية كثيرة ، وبصفة خاصة في افريقيا . إن افريقيا تحتاج ان تعتبرها بقية العالم شريكا وليس عبئا والمشاركة التي تسعى اليها افريقيا تتضمن الكرامة وليس التبعية والمصالح المشتركة وليس العطاء .

لقد إنهار العالم ذو القطبين الذي ساد النظام الدولي منذ عام ١٩٤٥ ، ومنذ وقت الإسكندر المقدوني قامت امبراطوريات عظيمة لتنهار في عملية وصفها باسهاب الاستاذ بول كنيدي في كتابه "قيام وسقوط الدول الكبرى"

إن كل قرن يحمل معه نصيبه من الابتكارات والمفاجآت ، وقد حمل لنا القرن العشرون الذي يقترب من نهايته تغييرات كبيرة للوجود الإنساني . لقد اخترع الإنسان كل أنواع الادوات لدفع الفكر سواء للعلاج أو للقتل . واليوم يبدو أن العالم وجد الوحدة عن طريق عدد من القيم من بينها سيادة القانون في العلاقات الدولية ، وهذا التطور لا يمكنه إلا أن يعزز دور الامم المتحدة في الحفاظ على السلام .

وبالتالي يتعين على كل دولة أن تدعم أنشطة منظمتنا حتى تتمكن من الاضطلاع بفعالية بمهمتها الصعبة . وإن بلادي التي جعلت السعي المصمم لتحقيق السلم حجر الزاوية في سياستها الخارجية ستقدم إسهامها في بناء هذا الصرح النبيل وفي تشكيل النظام الدولي الجديد الذي يأخذ في النشوء ، والذي ينبغي أن يرتبط بالسعي إلى تحقيق عالم يسوده السلم والعدل والرفاه المشترك للجميع ، حتى يكون نظاما قويا ودائما.

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية) : يطيب لي أن أهنئ باسم الوفد السوري الرئيس الجديد للجمعية العامة على انتخابه رئيسا للدورة السابعة والاربعين ، لاسيما وأن بلدينا وشعبينا يرتبطان بعلاقات من الصداقة التقليدية . كما يسرني أن أعرب عن تقديرنا لما حققه سلفه ، المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية ، من نجاح ومهارة في إدارة أعمال الدورة السابقة ، متمنين لبلاده الشقيقة كل خير وازدهار .

وأغتنم هذه المناسبة لأجدد للأمين العام للأمم المتحدة ثقتنا بدوره وتقديرنا لجهوده المتواصلة في خدمة الأسرة الدولية وتكريس مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، نثمن الجهد والكثير من الأفكار القيمة التي تضمنها تقريره تحت عنوان "خطة للسلام" .

وكما درجت العادة في هذا المحفل ، فإننا نعلن الترحيب بالدول الجديدة التي انضمت إلى منظمتنا الدولية معربين عن أملنا بأن تسهم عضويتها الجديدة في تعزيز فاعلية الأمم المتحدة ودورها في إعادة صياغة علاقات دولية أكثر ديمقراطية وتكافؤا .

يشهد القرن العشرون للمرة الثالثة تغييرا هاما في خريطة العالم السياسية ، لدرجة أن المدارس والمكتبات في جميع أنحاء المعمورة أصبحت اليوم بحاجة ماسة إلى أطلس جديد ، تماما مثلما كانت حاجتها إلى أطلس جديد في أعقاب كل من الحربين العالميتين . ونخشى أن يضطر مصممو هذا الأطلس الجديد ، بسبب استمرار التقلبات الدولية ، إلى ترك هامش واسع لاستيعاب ما قد يطرأ من تغيرات على خريطة هذا الكوكب وهو يعبر إلى القرن الحادي والعشرين .

إن هذا التغيير الكبير في خريطة العالم السياسية لم يحدث لحسن الحظ بواسطة الحرب ، كما حدث في المرتين السابقتين ، وإلا لكان في ذلك نهاية الحياة على سطح الأرض . لكن هذا التغيير لم يكن للأسف خاليا تماما من التوتر والعنف وبذور الحروب الصغيرة ، التي انتشرت هنا وهناك لأسباب قومية وعرقية وقبلية ودينية واقتصادية واجتماعية . في هذا المنعطف التاريخي ، يظل القلق الحقيقي غير كامن فحسب في عدد الضحايا التي يمكن أن تسقط بسبب هذه الحروب الصغيرة أو حجم الدمار الذي يمكن

أن تخلفه وراءها ، وانما ينطلق أساسا من احتمال انتشار بذور هذه الحروب الصغيرة ، في الشمال كما في الجنوب ، دون وجود نظام دولي قادر على ضبطها ومعالجتها .

هذا هو التحدي الكبير الذي تواجهه الامم المتحدة اليوم ، وستكون مفارقة غريبة أن يتوج القرن العشرون ، الذي طالما تغنت شعوب العالم جميعها بإنجازاته العلمية والحضارية الهائلة ، بحروب تشن بعقلية بدائية لا سبيل للسيطرة عليها .

لقد تحدث الكثيرون ، وهم على حق ، عن عدم تنفيذ قرارات الامم المتحدة وشلل مجلس أمنها طيلة سنوات الحرب الباردة بين الشرق والغرب ، غير أن الحرب الباردة انتهت عمليا منذ بضع سنوات وبموجب بيانات رسمية صدرت عن القطبين ، ومع ذلك نلمس أن أقصى طموح لمجلس الامن الآن لم يعد وقف الاقتتال ووضع نهاية للمذابح في البوسنة والهرسك والصومال وأفغانستان وغيرها من بؤر التوتر والنزاعات ، وانما مجرد محاولة إيصال المساعدات الانسانية إلى بعض شعوب هذه البلدان المنكوبة .

إن انتهاء المجابهة بين الشرق والغرب ينبغي أن لا يؤدي إلى التوقف عن الاهتمام بمصائر شعوب ودول كثيرة تمزقها النزاعات ، كما يحدث اليوم في البوسنة والهرسك والصومال وأفغانستان وغيرها ، كما ينبغي أن لا يؤدي إلى التقاعس عن مد يد العون إلى هذه الشعوب لتضميد جراحها ومساعدتها على إعادة إعمار ما دمرته هذه النزاعات والحروب .

ولو خصصت نسبة مئوية ضئيلة مما كان ينفق على الحرب الباردة بين المعسكرين لمساعدة شعوب العالم الثالث لأمكن التغلب على معظم المآسي والصعوبات التي تواجهها ، ولأمكن تجنب المزيد من مثل هذه النزاعات .

وفي الوقت الذي يشهد العالم فيه تمزق دول واندلاع حروب أهلية ونزاعات ، يجب تقدير الانجازات الاستثنائية التي أدت إلى إخراج الشعب اللبناني من أتون الحرب الأهلية وانتهاجه طريق الوفاق الوطني بجهود أبنائه وبمساعدة وتضحيات أخوية من سورية . وإننا لنأمل أن يتم الوفاء بالوعود التي قطعت بمساعدة لبنان في إعادة إعمار ما دمرته الحرب الأهلية ، ودعم الصندوق المخصص لهذا الغرض .

(السيد الشرع ، الجمهورية العربية السورية)

إن منطقة الشرق الأوسط لم تشهد الأمن والاستقرار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بسبب استمرار الصراع العربي الاسرائيلي ومضاعفاته . غير أن انعقاد مؤتمر مدريد في العام الماضي أتاح لأول مرة فرصة تاريخية ونادرة ، باعتراف الجميع ، لتحقيق سلام عادل وشامل يستند إلى الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ، وخصوصا قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وهي قرارات ملزمة وواجبة التنفيذ بموجب ميثاق الأمم المتحدة لجميع أطراف الصراع .

لقد مر عام تقريبا على مؤتمر مدريد ، وتبين للعالم أجمع بعد عشرة شهور أن محادثات السلام بين الجانبين العربي والاسرائيلي كانت عقيمة بسبب تعنت ومماطلة رئيس الحكومة الاسرائيلية السابق ، الذي اعترف علنا بعد هزيمته في الانتخابات بأنه كان يخطط لإطالة أمد المفاوضات لعشر سنوات .

ومن المؤسف أيضا أن تنتهي الجولة الاخيرة من محادثات السلام في واشنطن دون أن يغير الجانب الاسرائيلي من جوهر معالجته لمسألة الانسحاب الكامل من الجولان وبقية الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس ، على الرغم من استعداد سورية والاطراف العربية للالتزام بكل ما هو مطلوب منها بموجب قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ويبدو أن الادعاء بتغيير سياسات حكومة رابين وأولوياتها بالمقارنة بحكومة شامير يفتقد حتى الآن إلى المصداقية والممارسة الفعلية .

والواقع أن ما رافق الجولة الاخيرة من توقعات كبيرة وزخم ملحوظ انما جاء بفضل المساهمة الجادة للجانب العربي والصدى الواسع في الساحتين الاقليمية والدولية الذي أحدثته الوثيقة السورية . هذه الوثيقة التي تضمنت بشموليتها أسس ومبادئ التسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي ، وفق ميثاق الامم المتحدة وقراراتها التي عقد على أساسها مؤتمر السلام في مدريد .

لقد أكد المجتمع الدولي أن تحقيق السلام في منطقة الشرق الاوسط كان ومازال يستند إلى حتمية انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها بواسطة القوة والحرب وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .

ويخطئ كثيرا من يعتقد في اسرائيل أنه يمكن تحقيق سلام كامل دون انسحاب اسرائيل التام من جميع الاراضي العربية المحتلة ، كما يخطئ أولئك الذين يعتقدون أن ترسانة اسرائيل من أسلحة الدمار الشامل وتفوقها العسكري النوعي يجعلانها بمنأى عن التداعيات الناجمة عن انتهاء الحرب الباردة .

إن اتخام اسرائيل بترسانات الاسلحة المعقدة والمدمّرة لا يمكن أن يضمن أمنها الحقيقي ، مادامت تحتل أراضي الغير بالقوة ، وتنتهك حقوق الشعب الفلسطيني ، ومادامت تفتقد البوصلة الانسانية التي يمكن أن ترشدها إلى شاطئ الامن والسلام .

إن الطريق إلى السلام الشامل العادل والدائم واضح ومعروف اذا اختارت اسرائيل فعلا هذا الطريق . وإن أي مناورة لانسحابات جزئية أو خطوات مرحلية لن تجلب السلام للمنطقة ولا لاسرائيل نفسها ، كما أن اللقاءات على مستوى أعلى التي تطالب بها

اسرائيل هي محاولة لتقويض الإطار والآلية التي التقت بموجبها الاطراف العربية والاسرائيلية في مؤتمر مدريد للسلام .

لقد أعلنت سورية على لسان قائدها الرئيس حافظ الاسد أنها "تريد سلاما مشرفا تقبل به شعوبنا ، سلاما لا تفريط فيه بحبة رمل من أرض الوطن ، ولا تنازل فيه عن حق من حقوقنا ، ولا تهاون فيه بكرامة الامة ... نحن نريد سلام الشجعان ، السلام الذي يعيش ويستمر ويضمن مصالح الجميع ... أما اذا كانت هناك ألعاب وكمائن ، فان أحدا لا يستطيع اخراج سورية عن مواقفها الوطنية والقومية ، والاستسلام ليس واردا في قاموسها" .

لقد قلنا ونؤكد مجددا ارادتنا في سلام كامل مقابل الانسحاب الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة . هذا هو التحدي الذي نطرحه أمام اسرائيل من على هذا المنبر والذي بقي حتى الآن دون جواب .

لاشك أن موضوع الحد من التسلح ، إن روعي فيه الشمول والانصاف ، فإنه سيسهم في تعزيز الامن والاستقرار المنشودين في العالم . ان موضوع الحد من التسلح في منطقة الشرق الاوسط يصبح أقرب منالا وأكثر فعالية ، اذا قام على تصفية جميع أسلحة الدمار الشامل ، وفي مقدمتها السلاح النووي ، وفقا لمعايير ليس فيها تحيز لدولة على حساب دول أخرى وان تشمل جميع دول المنطقة دون استثناء وذلك في إطار الامم المتحدة وتحت اشرافها .

إن سورية لم تال جهدا يوما من الايام في تأييد قرارات الامم المتحدة واتفاقياتها ذات الصلة بنزع السلاح ، وفي مقدمتها معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية التي انضمت اليها ، كما وقّعت في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٣ اتفاقية الضمانات المنبثقة عنها . وقد وقّعت سورية كذلك على معاهدة حظر الاسلحة البيولوجية ودعمت باستمرار مبادرة جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من الاسلحة النووية . وكانت أول من بادر إلى الاقتراح رسميا في مؤتمر باريس لسنة ١٩٨٩ المعني بالاسلحة الكيميائية بأن تكون منطقة الشرق الاوسط خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية .

هذا في حين أن اسرائيل التي يعرف الجميع بانها الدولة الوحيدة التي تملك السلاح النووي في المنطقة ، اضافة لامتلاكها أسلحة الدمار الشامل الاخرى ، قد رفضت الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، كما رفضت السماح بتفتيش منشآتها النووية طيلة العقود المعاضية وحتى الآن .

إن الخيار المنطقي أمام شعوب العالم هو تحقيق الامن للجميع عن طريق نزع السلاح النووي الكامل ، والقضاء على جميع أسلحة التدمير الشامل . وإن الاجراءات التي قام بها مؤتمر نزع السلاح والمتعلقة بانجازه مشروع اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الاسلحة الكيميائية وتدمير تلك الاسلحة ستبقى قاصرة عن تحقيق طموحات المجتمع الدولي ، اذا لم يتم ربطها بتحريم مماثل للسلاح النووي وباقي أسلحة الدمار الشامل .

إن الوضع في جنوب افريقيا مازال مصدر قلق بالنسبة لبلادي ، ونحن إذ نعبر عن ارتياحنا لالغاء وتعديل بعض القوانين العنصرية الاساسية ، فإننا نود أن نعبر في الوقت نفسه عن قلقنا العميق لاستمرار القمع والعنف اللذين مازالت حكومة جنوب افريقيا تمارسهما ضد السكان الاصليين ، مما يؤدي إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا . إن سورية تدعم بقوة مطالب الاكثرية الساحقة من شعب جنوب افريقيا من أجل تحقيق مجتمع ديمقراطي غير عنصري .

وفيما يتعلق بقضية قبرص ، فإننا نرحب بالجهود التي يبذلها الامين العام للامم المتحدة من أجل ايجاد حل عادل ودائم للقضية القبرصية ، يستند إلى قرارات الامم المتحدة ، ويراعي مصالح أطراف النزاع .

وحول الوضع في شبه الجزيرة الكورية فإننا نؤكد مجددا تاييدا للجهود التي تبذلها كوريا الديمقراطية لاعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية سلميا ، وعن طريق المفاوضات مما سيسهم في تحقيق الرخاء المشترك للشعب الكوري ، وكذلك في تعزيز السلام والامن في منطقة شمال شرقي آسيا .

في ضوء جميع هذه القضايا والمشاكل التي تشغل الاسرة الدولية ، والتي تطرقت في كلمتي إلى عدد منها ، تتطلع شعوب العالم ودوله إلى منظمتنا الدولية ، للمساهمة في تحقيق الامن والسلام الدوليين . ونحن نعتقد بأن الامم المتحدة ، لكي تكون قادرة على تلبية تطلعات الشعوب وتحقيق آمالها في اقامة نظام دولي جديد يقوم على الشرعية الدولية ، وقواعد القانون الدولي ، وينتفي فيه العدوان والاحتلال ، لابدّ من أن تطبق ميثاقها وقراراتها دون تحيز أو استثناء ، ودون ازدواجية في التعامل والمعايير . ويبقى هذا هو الامل ، ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين ، لبلوغ عالم يسوده السلام والعدل ، ويعم فيه الرخاء والاستقرار .

خطاب الاونرابل السيد ادوارد فنيش - آدمي ، رئيس وزراء جمهورية مالطة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية مالطة .

اصطحب السيد ادوارد فنيش - آدمي ، رئيس وزراء جمهورية مالطة إلى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني جدا أن أرحب برئيس وزراء جمهورية مالطة الاونرابل السيد إدوارد فنيش آدمي ، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد فنيش آدمي (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باحساس خاص بالرضا أود أن أهنئ السيد غانيف على انتخابه بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . إن بلده بلغاريا طرف رئيسي في عملية نشر الديمقراطية والتحرر المبهجة ، التي تحدث تغيراً جذرياً في منطقة برمتها ، وبشرت بالفعل ببزوغ عهد جديد في العلاقات الدولية . لذلك يكون من السليم جدا ، باعتباره يمثل بلده والمنطقة التي ينتمي إليها ، أن يتولى رئاسة الجمعية العامة في هذه الاوقات المتسمة بالتحدي والبالغة الاهمية .

وتتضح الطبيعة الاستثنائية لهذه الاوقات من الحقيقة التي مؤداها أنه تم انضمام ١٣ بلدا إلى عضوية الامم المتحدة خلال الثمانية أشهر الاخيرة . ونحن نرحب

بهؤلاء الاعضاء الجدد الذين جاء كثيرون منهم كنتيجة مباشرة للتطورات المذهلة التي وقعت في السنوات القليلة الماضية . ويمثل انضمامهم إلى عضوية الامم المتحدة تأكيدا اضافيا نرحب به للطابع العالمي لمنظمتنا .

وفي شهر كانون الثاني/يناير الماضي تولى أمين عام جديد ادارة شؤون الامانة العامة للامم المتحدة ، هو سعادة السيد بطرس بطرس غالي . وهو صديق قديم لمالطة يحظى ببالغ الاحترام . وقد أحضر معه جرعة مؤثرة من النشاط والقوة الفكرية لمهمة إعادة هيكلة الامم المتحدة على الاسس المتينة التي خلفها له سلفه . والواقع أنه من حسن حظ المجتمع الدولي أن تتاح له مثل هذه الشخصيات ذات المكانة الرفيعة والتفاني المستمر في خدمته .

وتتسم القيادة الجريئة وبعيدة النظر بأهمية حاسمة في المنعطف الحالي للعلاقات الدولية . فنحن نعيش في وقت تتنافس فيه تحديات كبرى وفرص استثنائية بعضها مع بعض من أجل استرعاء الانتباه لها واتخاذ اجراءات بشأنها ؛ وهو وقت يطبع فيه الامل بدلا من الخوف بصماته على رؤيا الانسان للمستقبل . وهذه الرؤيا تضع الفرد في مركز جميع الانشطة ، وترمي كهدف نهائي منشود اقامة مجتمع عادل للامم تعيش في سلم ووئام بعضها مع بعض .

وقد أظهرت الاحداث التي وقعت على مدى الاثنى عشر شهرا الماضية بجلاء الحقيقة الواقعة والمتمثلة في أن انتهاء الحرب الباردة لم يبشر تلقائيا ببزوغ عصر السلم والاستقرار والرخاء الذي لا ينقطع والذي نتطلع جميعاً إليه . فلا تزال هناك مشاكل كبيرة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الاصعدة الوطنية والاقليمية والدولية . أما ما استجد اليوم فهو وجود امكانية أن يقوم المجتمع الدولي ككل باعتبار هذه المشاكل تشكل عبئا مشتركاً يعترض طريق رؤيانا المشتركة . لذلك ، فإننا نسعى إلى حسم هذه المشاكل على أساس من التعاون العملي ، بدلا من السعي لاستغلالها لبث الفرقة في اطار المجابهة الايديولوجية .

وبالقاء نظرة أولى عجلى نجد أن النظام العالمي الآخذ في الظهور يمثل نسيجاً قائماً من التناحرات الاثنية والقومية التي اشتعلت من جديد ، والتباينات الاقتصادية الضخمة ، والتدهور البيئي المستفحل والذي لا رجعة فيه ، وحالات رهيبة من المعاناة الانسانية . وفي سياق ما يحدث في يوغوسلافيا سابقا وفي الصومال وفي غيرهما من الاماكن ، قد يبدو بالفعل أن من سخريات القدر تحديد روح التعاون كحجر المحك في هذا النظام العالمي الجديد .

غير أن هذه المشاكل ، التي تواجه عصرنا والتي لم يسبق لها مثيل قد ولدت تصميما لم يسبق له مثيل أيضا على العمل التعاوني على الصعيدين الاقليمي والعالمي وفي الحالات المماثلة لحالتي يوغوسلافيا والصومال تقصر الجهود التي بذلت حتى الآن قصورا كبيرا عن تلبية الاحتياجات . ومع هذا ، فإن المجتمع الدولي مستمر في جهده الجماعي للتوصل إلى حل سلمي لهذه المشاكل . ومما يشجعه في هذا الصدد التقدم المحرز في أماكن أخرى ، لاسيما كمبوديا وأمريكا الوسطى وأنغولا .

ومنذ أيام قليلة مضت ، انضمت مالطة إلى أغلبية كبيرة من الدول الاعضاء في الامم المتحدة قررت رفض ادعاء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الاسود) بأنها تخلف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقا ، وبالتالي طالبتها بالتقدم بطلب جديد لعضوية الامم المتحدة وفقا لاحكام الميثاق . وقد فعلنا ذلك على ضوء ما نشعر به جميعا من اشمئزاز ازاء الفظائع التي ترتكب في منطقة يوغوسلافيا سابقا .

وفي الشرق الاوسط لا تزال عملية السلام التي بُدئت في مدريد في العام الماضي ماضية في مسيرتها الهشة وان كانت مستمرة . وفي جنوب افريقيا ، تعرضت الآمال المعقودة على انهاء سياسة الفصل العنصري بالوسائل السلمية في وقت مبكر للمد والجزر في الشهور الاخيرة وذلك في أعقاب أحداث مشجعة وأخرى مأساوية حدثت بالتناوب . ومع ذلك فقد برز في هذه الحالات تصميم جماعي من جانب المجتمع الدولي على تعزيز الحل السلمي والدائم للمشاكل التي طال أمدها ، انطلاقا من المبادئ

الواردة في قرارات الامم المتحدة ذات الصلة . وبرز بالمثل تصميم جماعي على اعادة السلم والعدالة إلى شعوب أخرى لا تزال تعاني من الاضطراب في مناطق مختلفة من العالم ، وخصوصا شعوب قبرص وأفغانستان وموزامبيق .

وفي العام الذي عقد فيه مؤتمر ريو ، ربما نكون قد أدركنا بشكل خاص حقيقة أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنصفة والمستدامة لجميع الشعوب ليست مجرد هدف رئيسي في حد ذاتها ولكنها أيضا عنصر لا ينفصم من عناصر السلم والامن الدوليين . إن التباينات الاقتصادية والاجتماعية الحادة ، التي لا تزال تزداد حدتها داخل الامم وفيما بينها ، تشكل تحديا مباشرا للآمال المعقودة على احلال السلم والامن وهي آمال أنعشها النظام الجديد الآخذ في الظهور في العلاقات الدولية .

وهناك ادراك متزايد لضرورة أن ينبع النهج المستخدم في تناول هذه المشكلات من فكرة الترابط الاقتصادي العالمي - وهي فكرة ينبغي أن تدفع إلى القيام باجراء ملموس على المستويين العالمي والإقليمي بالنسبة لقضايا مثل التجارة الدولية ، والتدفقات المالية ، ونقل التكنولوجيا وتخفيف عبء الديون . وبذلك يكون التصور الذي يحكم المشروعات الاساسية للتعاون الإقليمي ، مثل تلك التي تنفذ في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وجنوب شرقي آسيا ، هو أنها منطلق إلى زيادة التعاون التجاري والاقتصادي على المستوى العالمي ، لا محالة لخلق كتل تجارية ضخمة متنافسة في مناطق مختلفة من العالم .

ولو تم التوصل إلى نتيجة ناجحة ومتوازنة لجولة المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في أورغواي لقطعنا بذلك شوطا بعيدا صوب توفير الدفاعات اللازمة ضد أي تجزئة كمينة الضرر للتجارة العالمية .

إن الاثر الاكبر لإضفاء المواجهة بين الدولتين العظميين قد تجلى بأوضح صورة في ميدان نزع السلاح . فعلى المستوى الثنائي ، حدث بالفعل تخفيض ملموس للترسانات النووية والتقليدية للدولتين العظميين . واحتمالات تمديد معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية إلى أجل غير مسمى تبدو مشجعة وكذلك احتمالات التوصل إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب . والجمعية العامة ستنظر في دورتها الحالية في مشروع اتفاقية الحظر الشامل للاسلحة الكيميائية ، بما في ذلك وسائل إيصالها ، الذي تم إعداده في صورة نهائية في مؤتمر نزع السلاح .

وترحب مالطة بهذه التطورات ، وتعرب عن الامل في أن تكون بشيرا بإجراء مزيد من التخفيضات في الترسانات الاستراتيجية ولا سيما فيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل ، مما يسمح بتحرير الموارد التي تستخدم لاغراض التنمية التي تمس الحاجة اليها . ولكن علينا في الوقت ذاته ألا نغفل عن الجوانب الاخرى الاقل إشراقا في مسألة نزع السلاح ، والتي تكتسب الآن ، أكثر من ذي قبل ، أهمية أكبر في سياق الجهود الرامية لتخفيف التوتر وتعزيز الأمن الدولي . ويصدق ذلك بصفة خاصة على نزع السلاح الإقليمي .

لقد أصبح انتشار الاسلحة ، التقليدية وغيرها ، على المستوى الإقليمي مبعثا لقلق شديد . وهو عنصر يؤثر تاثيرا مباشرا وسلبيا على الامن والاستقرار على المستوى الإقليمي وعلى المستوى الاوسع . كما أنه يستنزف في الوقت ذاته الموارد النادرة التي كان ينبغي عوضا عن ذلك أن تستغل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتفيد التجربة الاوروبية المستخلصة من مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا أن التقدم المطّرد تجاه خفض الريبة المتبادلة ، باعتماد تدابير لبناء الثقة ولبناء الامن ، يلعب دورا هاما في تهيئة الظروف اللازمة لنزع السلاح على المستوى الإقليمي . إن الشفافية عنصر هام من عناصر بناء الثقة .

ولقد كان انشاء الجمعية العامة في العام الماضي سجلا للاسلحة التقليدية خطوة أولية هامة في هذا السياق ، ظلت مالطة تدعو إليها في الواقع منذ أواخر الستينات . ومن المأمول أن تتابع هذه المبادرة ، في مختلف المناطق ، ببذل جهود تنم عن التصميم على اتخاذ تدابير ملموسة أخرى لبناء الثقة .

إن منظومة الامم المتحدة مدعوة اليوم للقيام بدور حاسم في مجال مجموعة واسعة النطاق من المشكلات المحيّرة . لقد كان التصور الاصلي لمنظمتنا نابعا من منظور التعاون الدولي ، وليس من منظور المواجهة بين الدول العظمى . وبعد فجوة دامت ٤٥ عاما ، أصبح بوسعها الآن فقط ، مع انبلاج فجر عصر التعاون ، أن تعمل بكامل طاقتها في السعي لبلوغ غايتها الاساسية ، وهي تحقيق السلم والتفاهم بين الامم . ومن الضروري أن نؤدي جميعا دورنا في ضمان توفر الموارد الضرورية والهياكل المناسبة للمنظمة حتى تضطلع بمهامها .

إن الهياكل الاصلية للامم المتحدة تجمع بين مبدأ المساواة وبين التمايز العملي للادوار والمسؤوليات الناشئ عن تباين القدرات والظروف التاريخية . ففي ميدان السلم والامن الدوليين نجد أن قطبي نظام الامم المتحدة اللذين يكمل كل منهما عمل الآخر هما الجمعية العامة ومجلس الامن . وتظل العلاقة الدينامية بين هذين الجهازين هي الشرط المسبق الضروري لقيام الامم المتحدة بمهمتها بمصداقية وفعالية في ميدان السلم والامن الدولي .

وقد دُرِّست كثير من المسائل المتعلقة بهذه الموضوعات في تقريرين مثيرين للاعجاب للامين العام أثناء العام الحالي ، أولهما عنوانه "خطة للسلام" أما الثاني فهو تقريره السنوي الاول إلى الجمعية العامة . ويتضمن هذان التقريران ثروة من الافكار الجديدة والمقترحات المتعلقة بدور الامم المتحدة الآخذ في التطور في ميادين الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وهذه الافكار تمدنا بحافز ممتاز على إعادة التفكير في الدور الذي يمكن أن تؤديه الامم المتحدة ، وينبغي أن تؤديه ، إذا أريد لنهاية الحرب الباردة أن تكون بداية لعصر من السلام البنّاء .

ويولي الامين العام أيضا في تقريريه اهتماما خاصا للتعاون الإقليمي الذي يتعاظم النظر إليه بوصفه مكملا مفيدا ، بل ضروريا ، للعمل المتعدد الاطراف على المستوى العالمي .

ولعل أهم ما يحتاج إليه في هذا الصدد هو قيام تناسق أفضل بين العمل على المستويين العالمي والإقليمي وكفالة تكاملهما . وهذا هو أحد الاسباب التي دعت مالطة إلى أن تقترح على مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا أن يعلن نفسه ترتيبا إقليميا بموجب الفصل الثامن من ميثاق الامم المتحدة - وقد اعتمد هذا الاقتراح في قمة هلسنكي المعقودة في تموز/يوليه .

كذلك ظلت مالطة تحث منذ عدة أعوام على أن توضع الاحكام الخاصة بإنشاء مراكز للتنمية التكنولوجية ترتبط بالبحار الإقليمية ، على النحو الذي توخته اتفاقية قانون البحار ، موضع التنفيذ في سياقات تتطلب ذلك بجلاء ، مثل البحر المتوسط والبحر الكاريبي ، وجنوب المحيط الهادي . كما نادينا أيضا بأن تبرز هذه المراكز الفنية المفاهيم الجديدة للحكم التي برزت بوصفها أكثر المفاهيم ملاءمة للنظام العالمي الجديد . بمعنى أن لا يقتصر تشكيل هيئاتها الحاكمة على ممثلي الدول وحدهم ، بل أن تضم أيضا جهات غير حكومية ، سواء منها ما هو مشكل على الصعيد الوطني أو الصعيد المتعدد الجنسيات . ويجب أن توجه تلك المراكز إلى تشجيع نقل

التكنولوجيا وكذلك ، ولعل هذا هو الاهم ، للنهوض بالتطوير المشترك لتكنولوجيا جديدة متلائمة مع الظروف المحلية .

ومالطة كبلد أوروبي تسعى إلى المشاركة بأقصى ما في وسعها من نشاط في مبادرات التعاون الإقليمي المتعددة الجوانب والبعيدة المرمى التي تتبدى في قارة أوروبا . فقد بعثت التطورات الأخيرة في منطقتنا حياة جديدة وزخما في المؤسسات العريقة مثل مجلس أوروبا واللجنة الاقتصادية لأوروبا اللذين ظل دورهما الرائد في عديد من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الإقليمي محل اعتراف على الدوام . وفي أسود أيام الحرب الباردة ، كان مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا يتلمس طريقة إلى وجهته بادماجه لمسائل نزع السلاح بالمعنى الضيق مع الجوانب الاوسع نطاقا للتعاون في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والانسانية . وطوال أربعة عقود تقريبا ظلت المجموعة الاوروبية تشق بهدوء وجَلد طريقها نحو التكامل الإقليمي ، الاقتصادي والسياسي ، الذي يشكل ، بالرغم من الصعوبات القائمة حاليا ، أفضل ضمان لمستقبل آمن حافل بالرخاء لجميع شعوب هذه القارة التي عانت تاريخيا من الاضطرابات .

وتعتبر مالطة أن تطلعها إلى أن تصبح عضوا كامل العضوية في المجموعة الاوروبية هو النتيجة الطبيعية لهويتها الاوروبية ولدورها الذي قامت به على مدى السنين في النهوض بالتعاون الاوروبي ، في إطار مجلس أوروبا ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا ، ومؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . إن عضوية المجموعة الاوروبية هي بالنسبة لنا هدف سياسي له أولوية عُليا وذلك لقناعتنا بأن هذه العضوية ستتيح لنا إمكانيات أفضل للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما تسمح لنا بالقيام بدورنا الصحيح في تجربة فريدة للتكامل الإقليمي .

وقد أتاح لنا موقعنا الجغرافي في قلب البحر الأبيض المتوسط أيضا ، الوعي بالقضايا التي تركز عليها الانتباه بفعالية في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد هذا العام ، ولا سيما إدراك هشاشة كوكبنا الارض والعلاقة الوثيقة القائمة بين التنمية البشرية والاستقرار الايكولوجي . ويقع على عاتق الجمعية العامة في هذه الدورة واجب هام يتمثل في متابعة القرارات المتخذة في ريو بصدد تنفيذ المقترحات والتوصيات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ ، وكذلك بصدد إنشاء اللجنة الجديدة للتنمية المستدامة .

وفي هذا السياق ، تؤيد مالطة ، في نطاق محاولة إعادة تشكيل منظومة الامم المتحدة وتكييفها كي تعالج بصورة أفضل قضايا النظام العالمي الجديد ، الدعوة إلى إسناد دور لمجلس الوصاية يستعيد به حيويته بوصفه حارسا للتراث المشترك للأجيال المقبلة ، وذلك بدلا من دوره الذي يتلاشى بسرعة كومي على الاقاليم التابعة .

وعلى مدار السنوات الـ ٣٨ التي قضتها في عضوية الامم المتحدة ، تفخر مالطة بوجه خاص بما أبدته من التزام بمبدأ التعددية ، لا سيما عن طريق مبادراتها العديدة بشأن المسائل المتصلة بالبيئة بوصفها محل اهتمام مشترك للجنس البشري . وجدير بالذكر أن هذا العام يوافق الذكرى الخامسة والعشرين للاقتراح الذي قدمته مالطة إلى الجمعية العامة بتخصيص موارد قاع البحار والمحيطات لمصلحة الإنسانية كلها . وقد أسعدنا ، في هذا العام أيضا ، أن نشهد مبادرتنا الاخيرة ، المتعلقة بحماية المناخ لصالح الاجيال الحاضرة والمقبلة ، وهي تؤدي إلى توقيع الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ من قبل ١٥٠ دولة ونأمل بجدية أن يبدأ بسرعة التصديق على الاتفاقية لكفالة انفاذها المبكر .

إن رفاه الفرد في المجتمع هو منطلق أنشطتنا وغايتها . إذ لا ينبغي ولا يمكن الإقلال من تقدير أهمية البعد الإنساني في جميع مساعينا . وفي هذا السياق ، تولي مالطة أهمية أساسية للمشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان . لقد وضعت الامم المتحدة على مدار الاعوام صكوكا رئيسية تتصل بحقوق الإنسان بدءا بالإعلان العالمي وانتهاء

بالعهدين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وباتفاقية مناهضة التعذيب ، وقد أصبحت مالطة طرفا في كل هذه الصكوك .

وفي رأينا أنه لا يجوز تقييد العمل الجماعي الرامي إلى ضمان الحماية الفعالة للحقوق المنصوص عليها في هذه الصكوك تقييدا لا محل له استنادا الى حجج تتعلق بمسائل السيادة الوطنية . ونعتقد بوجوب توسيع ولاية لجنة حقوق الإنسان وغيرها من الهيئات ذات الصلة بالموضوع بحيث تتجاوز دورها الحالي في الرصد ، وذلك على غرار ما هو متبع في الهيئات المعنية داخل مجلس أوروبا . ونحن نتطلع إلى مؤتمر الامم المتحدة المعني بحقوق الإنسان المقرر عقده في فيينا في العام المقبل أملا في اتخاذ خطوات فعالة وجريئة في السعي إلى زيادة تأمين وضمان أوفى تمتع ممكن بحقوق الإنسان على مستوى الفرد في جميع أنحاء العالم .

وفي هذا العام ، ستقوم الجمعية العامة باحتفالات خاصة في مناسبة اختتام عقد المعوقين والذكرى السنوية العاشرة لخطة العمل الدولية المتعلقة بكبار السن . ولقد لعبت مالطة ، على مدار الأعوام ، دورا إيجابيا في مسألة كبار السن والمسنين ، وهو موضوع كانت هي أول من وجّه انتباه الجمعية العامة إليه في أواخر الستينات . واليوم تستضيف مالطة المعهد الدولي المعني بالمسنين الذي يقوم بدور رائد في الترويج للأفكار الجديدة وفي التدريب في ميدان الشيخوخة .

وسيكرس عام ١٩٩٥ الذي يوافق الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الامم المتحدة لمؤتمرين هامين يتعلقان بالتنمية الاجتماعية ، هما مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة . ونحن نرحب بانعقاد هذين المؤتمرين بالإضافة إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي سيعقد سنة ١٩٩٤ ، باعتبار ذلك دلالة جديدة على التزام منظمتنا المتزايد بابراز أهمية البعد الانساني في مجال التعاون الدولي ، وهو التزام جرى تعزيزه بانشاء إدارة الشؤون الإنسانية أخيرا في نطاق الامانة العامة ، كما أنه يتجدد يوميا ، حسب قول الامين العام البليغ في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة ، بالبطولة التي يظهرها دون

ضجيج ، الافراد الكثيرون العاملون في الميدان تحت راية الامم المتحدة في شتى أنحاء العالم .

وعلى الرغم من وجود مصاعب عديدة ونقاط ضعف نعترف بها ، فإننا جميعا ندرك أن جيلنا محظوظ إذ يملك منظمة عالمية مثل الامم المتحدة ، تنهض على أساس ميثاق يضم أسمى المثل العليا للجنس البشري وأكثرها دواما . واتشرف بأن انتهز هذه الفرصة لاعلن تجديد التزام مالطة حكومة وشعبا تجاه الامم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أتوجه بالشكر لرئيس وزراء جمهورية مالطة على البيان الذي أدلى به توا .

اصطحب السيد ادوارد فينش - آدامي رئيس وزراء جمهورية مالطة من المنصة .

السيد اتشاريا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن أتقدم للسيد غانيف باحر تهاني وفد نيبال بمناسبة انتخابه الاجماعي لرئاسة الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة . ويسرنا وجود شخصية بارزة مثله ، لها كل هذه الخبرة والمهارة ، تتولى توجيه مداولاتنا في هذه المرحلة الهامة بوجه خاص في تاريخ الامم المتحدة . واغتنم هذه الفرصة للإعراب عن عظيم تقدير وفدي للسيد سمير الشهابي الذي ترأس الدورة السادسة والاربعين بامتياز بالغ .

وأود أيضا الإشادة بامينا العام السيد بطرس بطرس غالي ، لإخلاصه للمُثل العُليا للامم المتحدة . إن لمقدرته السياسية وقيادته الحكيمة أهمية كبرى فيما نبذله من جهود جماعية لتحقيق رؤية الميثاق .

إن سرعة التغيير في العالم تقدم للبشرية وعودا جديدة كما تواجهها بتحديات . فقد أكدت أحداث السنوات القليلة الماضية إمكان تطبيق ميثاق الامم المتحدة على النطاق العالمي . وقد صمدت صلاحيته ، كمرشد عالمي ، لاختبار الزمن وتقلباته . ولم يتوفر من قبل هذا القدر من الثقة في المنظمة بوصفها وسيلة مركزية لإعلاء حكم القانون ومحفلا للمواءمة بين أنشطة الدول . ولقد شهدنا مجتمعا دوليا موحدا يعمل بموجب مبادئ الميثاق ويحبط أعمال العدوان . وأصبح مجلس الامن ، بعد عقود من العجز ، يعمل على النحو المتوخى في الميثاق . واكتسبت الجهود الرامية إلى

إعادة تنشيط دور الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي زخما جديـــدا . ولعـل افضل رمز لهذا الانبعاث المنقطع النظير للإيمان بالامم المتحدة هو انضمـــام ٣٠ دولة كاعضاء جدد في عام واحد . فها نحن اصبحنا أقرب مما كنا في أي وقت مضى إلـــى بلوغ هدف عزيز علينا هو تحقيق العالمية في عضوية الامم المتحدة .

إن فترة التغييرات السريعة فترة تتسم كذلك بتغشي الشعور بعدم اليقين . فقد انقضى عهد النظام العالمي القديم ولكن النظام الجديد لا يزال هلاميا ولم يتحدد شكله بعد . وعلى عتبة عهد جديد في الحياة الدولية ، نجد في ميثاق هذه المنظمة إطارا رحب الافق لمستقبل أفضل . فالتحدي الذي تواجهه الامم المتحدة هو أن تسخر المزاج الجديد للحياة الدولية وديناميتها الجديدة لحل المشاكل العالمية التي تواجهها الانسانية . التحدي هنا هو أن ننتهز هذه الفرصة لكي نضع حدا للحروب ، ونحمي كرامة الفرد وقيمته ، ونكفل الحرية وسيادة القانون ، وننهض بالتنمية الاقتصادية ، فالامم المتحدة في عالمنا المترابط ، ضرورة لا غنى عنها بالنسبة للتعاون الدولي .

وليست هذه بالمهمة السهلة بأي حال . ففي سنة واحدة ، وقع من الاضطرابات ما بلغ أبعادا اسطورية فمن انهيار كيانات سياسية عتيدة الى نشوب حروب دينية وإثنية وحشية . فالحركات القومية ضيقة الافق تهدد المعايير التي يقوم عليها أي نظام دولي مستقر . والاهوال في الصومال ، وفي البوسنة والهرسك ، تجبرنا على أن نتساءل نحن ، شعوب الامم المتحدة ، عما إذا كنا حقا قد عقدنا العزم على توحيد قوانا للحفاظ على السلم والامن الدوليين . إن استمرار قوى الفقر والعوز على هذا النطاق الواسع ، يضطرنا الى أن نتساءل عما اذا كنا عازمين حقا على استخدام الالية الدولية للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل الشعوب .

ولقد كان اجتماع القمة التاريخي الذي عقده مجلس الامن في كانون الثاني/يناير من هذا العام ، معلما تاريخيا هاما في طريق البحث عن حلول لهذه المسائل وغيرها . وقد استهل ذلك الاجتماع عملية بحث جدية عن الافكار الجديدة ، وأوجد قوة دافعة لمواجهة الاوضاع الجديدة في العالم . وكما أشار الامين العام ، فإن الاحداث المقلقلة التي وقعت خلال السنوات القليلة الماضية قد أوضحت لنا بالفعل عدة دروس ايضاحا وافيا وهي : الحاجة الى تعميم الديمقراطية على الصعيد الوطني وإجراء عملية مماثلة على الصعيد العالمي ؛ وضرورة الدفاع عن حقوق الانسان ، بما في ذلك حقوق الاقليات والحق في التنمية ؛ والحاجة الى سلوك سبل جديدة للحيلولة دون وقوع المجابهات داخليا وفيما بين الدول ، بما في ذلك زيادة استخدام الترتيبات الاقليمية

والقبول العالمي بسيادة القانون التي تسمو فوق مفاهيم المصلحة الآنية المتغيرة .

وتشكل هذه الملاحظات جوهر تقرير الأمين العام المعنون "خطة للسلام" . ومن الممكن تنفيذ العديد من توصيات الأمين العام ، بل ينبغي تنفيذها على الفور . وهي تنصب على استخدام الصيغ التقليدية لحفظ السلام على نحو أكثر فعالية ، وعلى تأمين بسلامة الأفراد القائمين على حفظ السلام ، وتدبير الموارد المالية اللازمة في هذا الصدد . وتوصيته باللجوء على نحو متزايد الى بعثات تقصي الحقائق توصية لها أهميتها كذلك . وتشير بعض التوصيات الأخرى مسائل أساسية تتعلق بمفهوم المنظمة الدولية ، ودورها حيال سيادة الدولة ، ودور الأمين العام ذاته . إن وفدي يتطلع الى إجراء مناقشة كاملة حول هذه الوثيقة الهامة خلال الدورة الحالية .

ومن الجلي أن هناك حاجة أكبر الآن الى قيام الأمم المتحدة بتركيز اهتمام جدي أكبر الى الفاصل الهائل بين البلدان الغنية والفقيرة ، فهذه قضية جوهرية في العهد الجديد الى جانب قضية التعميم العالمي لنظام حقوق الانسان .

وكبلد من أقل البلدان نموا ، فإن نيبال تقبل أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية . فسياساتنا الانمائية موجهة نحو إنشاء بنية أساسية للتنمية . وتعد تنمية الموارد البشرية أولوية بالنسبة لنا . ونحن نرى أن من الأهمية بمكان أن نحسن الأحوال المعيشية لشعبنا ، وأن نرفع مستوى التعليم والثقافة ، وأن نحسن الصحة والتربية الأساسيين ، وأن نخفض من معدل وفيات الأطفال . ونحن ملتزمون بهذه الأهداف لأننا نؤمن بأن الانسان لا الدولة ، هو صاحب الحق النهائي في التنمية . ونحن نشاطر تماما الرأي القائل بأن هذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق إلا في مجتمع يلتزم بالحق الثابت لشعبه في انتخاب قادته في انتخابات حرة نزيهة تعبر عن إرادته . ولقد أرسينا بالفعل الأسس الضرورية لتحقيق هذه الأهداف . وفي مقدمة هذه الأسس الضمان الدستوري للتعددية السياسية ، وسيادة القانون ، واستقلال السلطة القضائية ، وضمان حقوق الانسان . ولدينا الآن الإطار القانوني اللازم لتمكين الشعب على الصعيد المحلي من الاضطلاع بمسؤوليته الأولى عن تنمية نفسه بنفسه . وبعد أن أرسيت الأسس السياسية والقانونية ، أود أن أكرر نداءنا من أجل اتخاذ التدابير

اللازمة لبلوغ الاهداف المحددة في برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا . ولئن كنا نعرب عن امتناننا العميق للمساعدة السخية التي تلقيناها من البلدان المانحة والوكالات المتعددة الاطراف ، فإننا نتطلع الى زيادة حجم التعاون لتكملة جهودنا من أجل الوفاء باحتياجات أفقر الفقراء في بلدنا .

ومن المسلم به عالميا الآن أنه إذا كان للتنمية أن تتحقق ، فإنه يتعين الحفاظ على النظم الايكولوجية الداعمة للحياة ، وأن التنمية وحدها هي التي تتيح امكان حماية البيئة . ولذلك فمن الحتمي تحسين الاحوال المعيشية للفقراء في البلدان النامية حتى لا يضطروا الى تدمير القاعدة الايكولوجية التي يقوم عليها مستقبل أطفالهم لمقابلة ما يواجهونه من تحديات مباشرة تتمثل في مجرد البقاء على قيد الحياة . وكان مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، الذي عقد في حزيران/يونيه من هذا العام ، أبلغ تعبير عن حقيقة الترابط العالمي . فقد أقر المؤتمر حاجة البلدان النامية الى تعبئة مواردها من أجل التنمية المستدامة . وهو يلزم البلدان النامية بأن تراعي الاعتبارات البيئية العالمية في تخطيطها الانمائي . وأقر المؤتمر أن للبلدان النامية حقا في التنمية . وأكد على الحاجة الى نقل المزيد من الموارد والتكنولوجيا من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية لتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها عن المحافظة على البيئة من أجل الاجيال الحالية والمقبلة . ومن المهم أيضا أن المؤتمر قد أقر بأنه ينبغي على البلدان المتقدمة النمو أن تخفف من العبء الكبير الذي تفرضه على البيئة . إن إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ ، يعتبران الناس هم محور الاهتمام ويمكن أن يكون جدول أعمال القرن ٢١ ، بآثاره البعيدة المدى محورا لتعاون دولي مفيد لجميع الاطراف ، وتأمل نيبال باخلاص أن يتابع الالتزام النظري الذي شوهد في ريو ويعزز . ويحدونا الامل في أن يحظى موضوع إنشاء لجنة التنمية المستدامة ذات المستوى الرفيع بالاولوية القصوى التي يستأهلها خلال هذه الدورة للجمعية العامة .

وفي معرض الحديث عن التعاون الدولي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، أود أن أعرب عن تقديري للجهود الجارية الرامية الى تمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أن يضطلع بالدور المنصوص عليه في الميثاق . ولن تعني العدالة السياسية شيئا إذا أهملت صحة الشعوب ورفاهيتها ، ولا سيما شعوب البلدان النامية . والواقع ، أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي وحدها التي يمكن أن تشكل الاساس الدائم للسلم والامن الدوليين . ونحن نرحب بالنهج الجدي الخارق للعادة الذي انتهجته دورة المجلس لعام ١٩٩٢ باعتباره أول تحرك ملموس نحو إعادة التشكيل التي نادى بها قرار الجمعية العامة ٤٥/٢٦٤ . ونجد في عقد شطر من دورة المجلس العادية على مستوى عال لاول مرة بداية واعدة . ومما كانت له أهمية أيضا دراسة الانشطة التنفيذية بما في ذلك عمل أجهزة أسرة الامم المتحدة ووكالاتها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . لقد آن الاوان لاتباع نهج متكامل في تناول المسائل الاقتصادية والاجتماعية في ميادين العمل في المقر . كما آن الاوان لتجنب المنافسة فيما بين الوكالات ، والازدواجية ، وتبديد الموارد المحدودة - وذلك عن طريق تحسين التنسيق بين الوكالات ، بما في ذلك مؤسسات برايتون وودز . وقد لاحظ وفدي مع التقدير تصميم الامين العام على متابعة إعادة تشكيل الامانة العامة للوفاء بهذه الاهداف الكبرى .

ومن أكثر الاصلاحات التي تمت خلال العام الماضي مدعاة للارتياح والاصلاح في مجال تنسيق المساعدة الانسانية . إن وفدي يرحب بإنشاء إدارة الشؤون الانسانية ، ويعرب عن تقديره الحار لوكيل الامين العام السفير يان الياسون لقيادته الجيدة . وقد شهدنا بالفعل أمثلة عديدة على التوازن الفعال بين المبادئ والخطوط التوجيهية التشغيلية ، وتحسين التنسيق والادارة العليا . وتشكل حالتا الصومال ويوغوسلافيا السابقة اختبارا فريدا لمدى الالتزام الدولي في هذا المجال . وقد لا يكون من المغالاة في شيء أن نرى في الاداء الفعال للمساعدة الانسانية الطارئة ، وكذلك في الادوار اللاحقة التي لا تقل أهمية ، أي ادوار المتابعة في مرحلتي الإعمار والتنمية ، أسلحة جديدة في يد الامم المتحدة في مجالي الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام .

إن العلاقة بين الحرية والديمقراطية من ناحية ، والسلم والاستقرار من ناحية أخرى ليست بحاجة الى إعادة تاكيد . ومن دواعي ابتهاج نيبال انبعاث الديمقراطية في أجزاء مختلفة من العالم في السنوات الاخيرة . إننا نؤيد تاييدا قويا هذا الاتجاه ، الذي نؤمن بأنه يتفق اتفاقا كاملا مع مقاصد الامم المتحدة . ولقد أوضحت التطورات التي وقعت في السنوات الاخيرة أنه بدون احترام حقوق الانسان ، لن يكون لسائر المنجزات أي معنى . إن نقطة انطلاق الديمقراطية هي الاعتراف بكل فرد وبقيمته . واحترام حقوق الانسان هو وحده الذي يجعل الحرية ذات مغزى . إن حماية حقوق الانسان وتعزيزها يعدان أساسا مشتركا للتعاون الدولي . واحترام حقوق الانسان شرط أساسي لممارسة العلاقات الدولية بروح من الانفتاح والثقة والطمأنينة . إن قيام شعوب عديدة داخل كيانات سياسية مستقرة بممارسة حقها في تقرير المصير قد أثار المسألة المعقدة المتعلقة بحقوق الاقليات . ومن الواضح أن اطلاق حق تقرير المصير لكل أقلية ستكون له نتائج لا يمكن التنبؤ بها على نظام العلاقات الدولية . ومن الواضح ، أن التعددية العرقية والثقافية والدينية ستواصل إثراء معظم أمم العالم . ومع هذا نرى أن من واجب الحكومات أن تكفل لأعضاء جماعات الاقليات التمتع الكامل بحقوق الانسان الاساسية المشتركة للجميع . ومن واجب الحكومات أيضا أن تكفل حماية خاصة إذا ما لزم الأمر . إن الاضطرابات الراهنة في أنحاء شتى من العالم تؤكد الحاجة الى قيام الامم المتحدة بوضع مبادئ تصلح نقاطا مرجعية مشتركة للحل السلمي للطموحات المتعارضة .

إن المعاهدة التاريخية لخفض الأسلحة الاستراتيجية ، وقرارات نزع السلاح التي اتخذها بشكل انفرادي كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي ، والاتفاق المتوصل إليه بين البلدين هذا الصيف ، كل هذه خطوات حاسمة تجاه مستويات أدنى من التسلح وأمن أكبر . إن هناك اجماعا مطلقا اليوم على وجوب اغتنام الفرصة التي توفرها العلاقات الدولية المؤاتية بشكل فريد للتوصل الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب . إن الاحداث في الخليج الفارسي جعلت العمل على منع انتشار الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل موضع تركيز عالمي . ووفد بلادي يأمل مخلصا أن تتمكن الجمعية العامة في هذه الدورة من التوصل الى الاتفاقية التي طال انتظارها بشأن الاسلحة

الكيميائية ، وهي أول صك دولي شامل يحرم طائفة كاملة من أسلحة الدمار الشامل . وفي هذا الإطار ، ترحب نيبال بالاتفاق الذي أبرم مؤخرا بين جارتينا الهند وباكستان بشأن الاسلحة الكيميائية .

إننا لا نزال نتابع ببالغ القلق الاحداث في أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة . إن استخدام القوة الغاشمة ضد سكان مدنيين ، وبخاصة في البوسنة والهرسك ، كان ولا يزال مروعا . ونحن نرى أن سياسة الطرد الجماعي بالقوة سياسة بغيضة . ولا يمكننا أن نقبل استخدام القوة لتغيير حدود داخلية أو خارجية . ونيبال تشارك في المطالبة الدولية بأن تستجيب أطراف النزاع فورا لقرارات مجلس الامن المتتابعة . ونناشد المجموعة الاوروبية مضاعفة جهودها ، بالتعاون مع الامم المتحدة ، للتوصل الى تسوية تفاوضية للأزمة في البلقان . ونيبال قد رحبت بعقد الدورة غير العادية للجنة حقوق الانسان المكرسة ليوغوسلافيا . ونحن نتطلع الى تقرير الامين العام الذي يفيدنا بالنتائج التي توصل اليها المقرر الخاص المعني بالادعاءات الخاصة بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان في جميع أنحاء يوغوسلافيا السابقة . ونحيي أفراد قوة الحماية التابعة للامم المتحدة في يوغوسلافيا ، والوكالات الانسانية التابعة للامم المتحدة ، ولجنة الصليب الاحمر الدولية ، التي ظلت تؤدي عملا بارزا في أقسى الظروف .

إن وفد بلادي يؤكد مجددا تأييده التام لوحدة أراضي قبرص وطابعها غير المنحاز . ونأمل أن تسفر جولة المحادثات المقرر اجراؤها في شهر تشرين الاول/اكتوبر في ظل المساعي الحميدة للأمين العام عن النتائج المرجوة .

وقد رحبت نيبال بتنفيذ خطة الامم المتحدة بشأن كمبوديا . ونحن نؤكد مجددا نداءنا لجميع الأطراف الكمبودية بأن تتعاون بالكامل مع السلطة الانتقالية التابعة للامم المتحدة في كمبوديا ، ولانجاز مهمة الامم المتحدة الهامة بنجاح . وأنتهز هذه الفرصة لاعرب عن تقدير حكومة بلادي للسيد ياسوشي أكاشي الممثل الخاص للامين العام ، للجهود الكبيرة التي بذلها لضمان تنفيذ خطة كمبوديا بنجاح .

إننا نتابع باهتمام بالغ المحادثات الجارية بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ، وهما الآن دولتان عضوان زميلتان في الامم المتحدة . ونأمل مخلصين أن تسهل هذه المحادثات الثنائية الوفاء برغبات الشعب الكوري في إعادة التوحيد الوطني السلمي .

إن نيبال تشعر بقلق بالغ إزاء العنف وفقدان أرواح المدنيين الابرياء في كابول . ونناشد مختلف الفصائل الافغانية أن تنهي دائرة العنف وأن تشارك في إعادة بناء وإعمار البلد الذي مزقته الحرب .

إن أحدثا العام الماضي لم تقلل من إلحاح الحاجة الى ايجاد حل لنزاع الشرق الاوسط على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ويجب على اسرائيل وعلى الشعب الفلسطيني أن يعترف كل منهما بحقوق الطرف الآخر : حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك الحق في إقامة دولته الخاصة به ، وحق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة معترف بها دوليا . وحكومة نيبال تؤيد تأييدا قويا الجهود المستمرة التي تبذلها الدولتان المتبنيتان لعملية السلام في الشرق الاوسط لتحقيق تسوية تفاوضية للأزمة .

إن جنوب افريقيا اليوم عند منعطف حرج . وقد دللت المفاوضات التي أجريت حتى الآن على أن الصعوبات في إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية غير عرقية موحدة ليست صعوبات لا يمكن التغلب عليها . وينبغي ألا يسمح للعنف بأن يقضي على الآمال في تحقيق نهاية سلمية للفصل العنصري .

إن وفد بلادي يرحب بتقرير الامين العام وبتأييد مجلس الامن لاقتراحه باشتراك الامم المتحدة بغرض استئناف الحوار مرة أخرى . ويأمل وفد بلادي أن يستجيب نظام بريتوريا بشكل ايجابي للمقترحات الواردة في التقرير ، وبخاصة المقترحات المتصلة بإنهاء العنف .

كما قلت في بداية بياني ، فإن رؤية الميثاق تعد صالحة اليوم بأكثر مما كانت في أي وقت مضى . إلا أنه من الواضح أن النماذج والسياسات الموضوعة في الماضي ليست كافية لمواجهة القضايا العالمية الماثلة الآن أمامنا . إن المشاكل

الاقتصادية والاجتماعية في العديد من بلدان العالم اليوم أصبحت على قدر من الضخامة والشدة لم يسبق له مثيل . إن ظهور مجلس الأمن كأداة مركزية لصيانة السلم والأمن الدوليين ، على نحو ما انتوى الميثاق ، تطور نرحب به . ويجب على الأمم المتحدة أن تنتهز هذه الفرصة التاريخية لتعزز بنفس الهمة والعجلة التعاون الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . إن مبادئ الميثاق ينبغي أن تكون مرشدنا للانتقال الى عصر جديد من العلاقات الدولية . ويجب على أسرة الأمم هذه أن تكافح لإقامة عالم تكون جميع الشعوب فيه مخولة الحق في الحرية السياسية والعدل الاقتصادي والاجتماعي ، وفي بيئة نظيفة وحقوق إنسان كاملة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠